



EMBASSY OF THE UNITED STATES

RIYADH • SAUDI ARABIA

المملكة العربية السعودية

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي يحكمه آل سعود؛ يبلغ عدد سكان البلاد 22.7 مليون نسمة، من بينهم 6.1 مليون أجنبي. ويحكم البلاد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود منذ عام 2005، وهو أيضا راع لأهم موقعين دينيين في الإسلام، في مكة والمدينة. تستند الحكومة في شرعيتها للحكم إلى تفسيرها للشريعة الإسلامية، وكذلك إلى النظام الأساسي للحكم الذي صدر في سنة 1992. يبين القانون الأساسي نظام الحكومة وحقوق المواطنين وسلطات وواجبات الحكومة. كما ينص القانون على أن القرآن والحديث (سنة النبي محمد) هما دستور البلاد. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2005، جرت في البلاد انتخابات شارك فيها الذكور فقط، من دون أساس حزبي، لانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، وهي أول انتخابات تجري لأية مناصب حكومية منذ سنة 1963. وتحافظ السلطات المدنية عموما على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

هذا، وقد وردت تقارير عن المشاكل الهامة التالية بشأن قضايا حقوق الإنسان أثناء العام: عدم وجود حق تغيير الحكومة بالوسائل السلمية؛ فرض السلطات القضائية للعقوبات الجسدية التي تسبب الألم الشديد؛ الضرب وأنواع أخرى من الإيذاء الجسدي؛ الاعتقال والحجز التعسفي، بما في ذلك أحيانا السجن الانفرادي؛ حرمان المتهم من محاكمة علنية عادلة؛ وجود سجناء سياسيين؛ استثناء بعض الأفراد من الخضوع لسيادة القانون والافتقار للاستقلال القضائي؛ تقييد الحريات المدنية مثل حرية الكلام بما في ذلك الإنترنت، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها، وحرية التنقل؛ وحرية الدين؛ والفساد وانعدام الشفافية الحكومية. وكان العنف ضد النساء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي والدين والطائفة والانتماء الإثني شائعا أيضا. وظلت القيود المفروضة على حقوق العمال الأجانب مشكلة حادة.

كان من بين أوجه التحسن التي وردت خلال العام انخفاض القيود على بعض المسائل التي تحدثت عنها وسائل الإعلام، بما في ذلك الشكاوى ضد الحكومة، ورفع القيود عن عدة كتب كانت محظورة. وحسب ما أفاد ناشطون في حقوق الإنسان من منظمة غير حكومية وغير مرخصة، يقال أن وزارة الداخلية سعت إلى إنفاذ حظر على استخدام التعذيب من جانب ضباط الشرطة، وصرفت من الخدمة بعض الضباط لعدم التزامهم بهذا الحظر. وأفادت مصادر أن مشاركة النساء في مهن التعليم والتمريض وتوفير الرعاية قد ازدادت.

احترام حقوق الإنسان

احترام كرامة الإنسان، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي القسم 1

حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع أ.

لم ترتكب الحكومة و/أو وكلاؤها أية أعمال قتل بدوافع سياسية؛ لكن عدة أفراد توفوا بعد تعرضهم للضرب بينما كانت تحتجزهم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعروفة أيضا باسم الشرطة الدينية أو "المطوعين". وقامت الحكومة بإعدام أشخاص لجرائم بعد أن تمت محاكمتهم في جلسات مغلقة، مما جعل من المستحيل تحديد ما إذا كان المتهمون قد سُح لهم بتقديم دفاع عن أنفسهم أو ما إذا كانوا قد حُرِّموا من الحد الأدنى من الإجراءات القانونية المطلوبة.

وَرُعِم أن الشرطة الدينية، في 23 أيار/مايو، ضربت حتى الموت سلمان الحريصي (28 سنة)، الذي كان محتجزا بتهمة امتلاك وبيع الكحول. وبعد تحقيق امتد ثلاثة أشهر، وجه مسؤولو وزارة الداخلية تهما إلى اثنين من أفراد الشرطة الدينية. وفي 28 تشرين الثاني/أكتوبر، أطلقت المحكمة سراهم بحجة نقص الأدلة.

وَرُعِم أن عضوا في الشرطة الدينية، في 1 حزيران/يونيو، اعتقل أحمد البلوي في تبوك، للاشتباه في كونه قد "اختلى" بامرأة من غير أقاربه. ودلت نتائج التشريح على أنه كان قد ضُرب على وجهه قبل أن يتوفى في مركز الشرطة الدينية. وفي 30 تموز/يوليو،

حكمت الهيئة العامة للتحقيق والادعاء في تبوك بأن الجهات التي قامت باعتقاله، وهم أعضاء في الشرطة الدينية وأحد الحراس، لم يرتكبوا أي ذنب

وفي أسبوع 5 آب/أغسطس، توفي رجل من بنغلادش في المدينة بينما كان محتجزاً لدى الشرطة الدينية. وكانوا قد قبضوا عليه بزعم أنه كان يغسل سيارة بينما كان يجب أن يكون في الصلاة. وزعم رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إبراهيم الغيث، أن الرجل كان قد أغمي عليه ولم تكن عليه إي إشارات تدل على تعرضه لاعتداء. وكانت القضية لا تزال ماثلة أمام محكمة الشريعة في المدينة بحلول نهاية العام.

اختفاء الأشخاص ب.

لم يبلغ عن أية حالات اختفاء بدوافع سياسية أثناء العام

التعذيب وغيره من أساليب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة ج.

يحظر النظام الأساسي للتعذيب وتمنع الشريعة الإسلامية القضاة من قبول اعترافات تؤخذ تحت التهديد والإكراه. ومع ذلك ظهرت تقارير عن أن السلطات ارتكبت انتهاكات جسدية ضد السجناء وعذبته. وتلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان بدأت بتبرع من الملك فهد، شكاوى عن ممارسة التعذيب من جانب الشرطة الدينية، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات، وهيئة التحقيق والادعاء العام. وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن المحتجزين والسجناء كانوا يتعرضون للتعذيب وإساءة المعاملة والعنف أثناء استجوابهم، وكانوا يُرغمون على توقيع اعترافات

وأفادت منظمة "حقوق الإنسان أولاً"، وهي منظمة محلية غير مرخصة معنية بحقوق الإنسان، خلال العام، أنه ظهر انخفاض كبير على مدى السنوات الأربعة الماضية في استخدام التعذيب في السجون، بما في ذلك فرض حظر رسمي على استخدام التعذيب وطرد بعض المسؤولين الذين لم ينفذوا هذا الحظر

كان موظفو وزارة الداخلية مسؤولين عن معظم الحالات المزعومة من الانتهاكات الجسدية وتعذيب السجناء، ومن بينها الضرب والجلد وتعليق السجناء من القضبان بواسطة الأصفاد (الكليشات). وفي 18 نيسان/أبريل، نشر موقع إخباري على الإنترنت هو خمسة مقاطع فيديو ظهر فيها أحد الحرس وهو يضرب السجناء في سجن الحابر. وظهر في مقاطع الفيديو حارس SABQ.org السجن. هذا وهو يضرب السجناء على أكف أيديهم الممدودة وعلى أخص أقدامهم

ووقعت خلال العام حالات قام فيها المطورون بمضايقات، وإساءة معاملة، واحتجاز مواطنين وأجانب من الجنسين. وأفاد تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي يغطي السنة التقويمية 2006 أنها تلقت عدة شكاوى عن الضرب والإذلال ومصادرة الأملاك الشخصية وتفتيش جسدي لا ضرورة له وإكراه السجناء على توقيع اعترافات

وحسب ما أفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، نقلت الصحف خلال العام أخباراً عن إعدام 153 شخص بقطع رؤوسهم، بعد إدانتهم بتهمة القتل أو المخدرات أو السطو المسلح، وكذلك الاغتصاب والسحر والزنا

وعاقبت الحكومة أيضاً الأشخاص لقيامهم بمخالفات متنوعة، فقامت ببتير الأطراف للقيام بالسرقة، والجلد للمخالفات ذات الصلة بالمشروبات الكحولية أو الاختلاء مع شخص من الجنس الآخر من دون صلة قرابة، من بين مخالفات أخرى. وعلى عكس السنوات السابقة، لم ترد تقارير عن الجلد في سجون النساء

وفي آذار/مارس 2006 في القطيف، عثر سبعة رجال على امرأة ورفيق لها معا في سيارة، وقاموا باغتصابها جماعياً. وحكم على مرتكبي الجريمة بالسجن بين ثمانية أشهر إلى خمس سنوات، والجلد من 80 إلى ألف جلدة. وحكمت المحكمة نفسها على المرأة وصديقها السابق بالجلد 90 جلدة بتهمة الاختلاء عند وقوع الحادث ومن دون زواج في سيارة مع شخص من الجنس الآخر. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد أن طلب محامي المرأة إعادة النظر في القضية، أعادت محكمة العدل العليا هذه القضية إلى المحكمة العامة في القطيف، التي ضاعفت عقوبة المرأة من 90 جلدة إلى 200 جلدة مع ستة أشهر في السجن، وضاعفت عقوبة الجناة لتتراوح ما بين سنتين إلى تسع سنوات لكل منهم. كما قامت المحكمة بتعليق رخصة محامي المرأة، عبد الرحمن اللاحم، بتهمة "اهانة مجلس القضاء الأعلى وعدم إطاعة الأنظمة والقواعد"، وزُعم أن ذلك كان لأنه حاول لفت الأنظار إلى قضية المرأة. وصادرت المحكمة رخصة اللاحم وطلبت منه المثول أمام جلسة تأديبية في دائرة التحقيقات القضائية في وزارة العدل. وفي 24

تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة العدل بياناً "وضّحت" فيه دور الضحيتين، اللذين "عرّضا" نفسيهما للجريمة بسبب سلوكهما. وقال البيان أن الضحيتين كانا قد خالفا الشريعة لاختلائهما معا في السيارة، وبذلك أصبحا معرضين للعقاب. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أصدر الملك عبد الله عفوا عن الضحيتين، استناداً على السلطة التي يتمتع بها لإلغاء أية أحكام لم يرد نصها صراحة في الشرع الإسلامي.

الأوضاع في السجون وفي مراكز الاحتجاز

على عكس السنة الماضية، لم ترد تقارير عن أية زيارات للسجون قامت بها هيئة حقوق الإنسان، التابعة للحكومة، أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وفي سنة 2006، كانت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد زارتا السجون، وكانت هذه الزيارات تجري وفقاً للمعايير الدولية. وزارت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 20 سجناً ومعتقلاً وأفادت عن وجود إساءة معاملة فيها.

ووجدت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال زيارتهما سنة 2006 أن بعض السجون ومراكز الاحتجاز كان مستواها دون المعايير المقبولة في مجالات النظافة والخدمات الطبية والاجتماعية، وطول احتجاز السجناء والمحتجزين الذين يعانون من أوضاع صحية سيئة، ويتم معاملتهم بشكل وحشي من جانب الحرس. وفي سنة 2006 أيضاً، ظلت كثير من السجون ومراكز الاحتجاز تعاني من الاكتظاظ، وكان بعض السجناء قد أنهى مدة الحكم عليهم ظلوا محتجزين لمدد إضافية غير محدودة.

وفي المنطقة الغربية، أفادت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان عن وجود أوضاع صحية سيئة في بعض السجون ومراكز الاحتجاز خلال العام. وحسب مقالة نشرتها صحيفة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن، في عددها الصادر يوم 9 آذار/مارس، تجاوزت السلطات ببطء مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص أوضاع السجن، بما في أحوال السجناء الذين كانوا يعانون من السل. وفي كانون الثاني/يناير، وحسب ما أفادت صحيفة الوطن، توفي سجينان في سجن جازان من مرض السل. وفي تقرير صدر في نيسان/أبريل عن "هيومان رايتس ووتش"، زعم سجناء أن سبعة سجناء توفوا في سجن بريمان في جدة، معظمهم بسبب السل. ومع أن الحكومة قامت بالتحقيق في هذه الوفيات، إلا أنها لم تكن قد أصدرت أية معلومات بحلول نهاية العام. وعلى نحو مشابه، نقلت "هيومان رايتس ووتش" في نيسان/أبريل وصف المحتجزين للأوضاع في مركز للترحيل في جدة. وأشارت "هيومان رايتس ووتش" إلى وفاة رجل من بنغلادش بعد إضراب عن الطعام استمر 25 يوماً، وكذلك وفاة طفل رضيع كان مع والدته، توفي من البرد وسوء التغذية.

كانت هناك قيود على الزيارات القنصلية للسجناء. وتأخر تبليغ القنصليات المعنية في حالة عدة سجناء يحملون جنسيات مزدوجة. وفي عدة حالات حيث كانت شرطة الأمن الداخلي تتعامل مع مزاعم عن الإرهاب أو تهديدات للأمن الداخلي أو الجريمة المنظمة أو التجسس، كانت التصاريح التي تُمنح للقنصليات من أجل الوصول إلى المعتقلين تُمنح ببطء و فقط بعد مساعدة من مكاتب قنصلية أخرى وبعد إرسال مذكرات دبلوماسية. وكان ضباط من شرطة الأمن الداخلي موجودين أثناء الزيارات القنصلية.

الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر النظام الأساسي للاعتقال والاحتجاز بصورة تعسفية ويحدد فترة الاعتقال دون توجيه تهم بخمسة أيام فقط، إلا أن الغموض في تطبيق القانون وعدم إتباع الإجراءات القانونية الصحيحة يعطي وزير الداخلية سلطات واسعة لاحتجاز الأشخاص لفترة غير محدودة. ومن الناحية العملية تم احتجاز أشخاص لأسابيع أو أشهر وفي بعض الأحيان لفترات أطول من ذلك.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

يتحمل كل من الملك ووزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد الحرس الوطني السعودي من الناحيتين القانونية والعملية مسؤولية إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن. وقد بقي الملك عبد الله مسئولاً عن قيادة الحرس الوطني. كما بقي ولي العهد الأمير سلطان وزيراً للدفاع والطيران مع مسؤوليته عن جميع القوات المسلحة التابعة لهذه الوزارة. ومارس وزير الداخلية السيطرة على القوات الحكومية الخاصة بالأمن الداخلي وشرطة الأمن الداخلي (المباحث)، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات، وحرس الحدود. وتخضع رئاسة الاستخبارات العامة للملك مباشرة، وهي الهيئة الرئيسية المعنية بالاستخبارات الخارجية في الحكومة، ولها قواتها الخاصة بها. وتشكل "الشرطة الدينية" وكالة شبه مستقلة تخضع للإشراف من قبل الملك عن طريق الديوان الملكي. وتلعب وزارة الداخلية أيضاً دوراً غير محدد المعالم في عملية الإشراف على هذه "الشرطة الدينية". وتقوم هذه الشرطة

بدورها بمراقبة سلوكيات عامة الشعب لغرض فرض الالتزام الكامل بمبادئ الإسلام المحافظة. ولم ترد تقارير عن إجراء تحقيقات في قوات الأمن خلال العام المعني.

الاعتقال والاحتجاز

تنص تشريعات الإجراءات الجنائية على أنه "لا يجوز اعتقال أو تفتيش أو احتجاز أو سجن أي شخص إلا في ما نص عليه القانون، ولكل متهم حق طلب العون من محام أو ممثل يدافع عنه أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة." ويجوز استدعاء أي شخص للتحقيق معه، ويمكن صدور إذن بالاعتقال بناء على كفاية الأدلة. كما يحظر القانون اعتقال أو احتجاز الأشخاص على نحو تعسفي. لكن، وفي الممارسة العملية، كان الأشخاص يحتجزون أسابيع وأشهر، وأكثر من ذلك أحياناً، من دون إجراءات قضائية محددة. وتستطيع الشرطة العادية، والشرطة الدينية إذا رافقها أحد أفراد الشرطة العادية، وشرطة الأمن الداخلي، أن تعتقل وتحتجز الأشخاص. لكن السلطات، في الممارسة العملية، كانت تعتقل وتحتجز الأشخاص من دون الالتزام بالتعليمات القانونية.

وفي 2 شباط/فبراير، حسب ما أفادت "هيومان رايتس ووتش"، اعتقلت شرطة الأمن الداخلي عصام بصراوي مع خمسة رجال آخرين، وكلهم من دعاة الإصلاح المعروفين، كما اعتقلت شخصاً مساعداً للبصراوي. واعتقلت الشرطة شخصاً آخر مرتبطاً بالمجموعة في سيارته في جدة، واثنين آخرين في المدينة. والرجال الثمانية الذين اعتقلوا في 2 شباط/فبراير هم: سليمان الرشودي، عبد الرحمن الشميري، عبد العزيز الخريجي، سعود مختار الهاشمي، موسى القرني، الشريف سيف الدين شاهين، وحسين الصديقي. كما أفادت "هيومان رايتس ووتش" أن الشرطة اعتقلت في 16 آذار/مارس القاضي السابق سليمان الرشودي، الذي قيل إنه كان يعتزم إقامة دعوى على وزارة الداخلية لأنها لم تقم بتوجيه التهم إلى المحتجزين في سجون وزارة الداخلية ومحاكمتهم من دون تأخير. وكان هؤلاء الرجال لا يزالون في الحبس في نهاية العام. ولم تكن قد وُجّهت إليهم أية اتهامات؛ ولكن انتشرت مزاعم في وسائل الإعلام أنهم كانوا يمولون الإرهاب خارج البلاد.

وأفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن بعض ضباط الشرطة احتجزوا أفراداً من دون مبرر وأساءوا استخدام سلطتهم، بأن هددوا باحتجاز أفراد للضغط عليهم لانتزاع اعترافات أو معلومات ذات صلة بالتحقيق.

تنص أحكام القانون على إطلاق سراح المتهمين بكفالة في الجرائم الأقل خطورة، لكن السلطات أطلقت أحياناً سراح بعض المحتجزين بعد تقديم الكفيل أو المسئول عنهم تعهداً دون دفع مبلغ الكفالة.

وفي حال لم يُطلق سراحهم، كانت السلطات تحتجز الأشخاص المتهمين لفترة شهرين بالمتوسط قبل أن ترفع القضية إلى المحاكم، أو في حالة بعض الأجانب، كانت ترحلهم فوراً إلى خارج البلاد. ولم تكن هناك قواعد ثابتة تضمن للمحتجزين حق تبليغ عائلاتهم بأمر احتجازهم. كما لم تكن هناك إجراءات محددة للطعن في أحكام الترحيل من البلاد.

التزمت الشرطة الدينية عادة بالشرط الذي يتطلب ضرورة حضور ضابط تابع للشرطة النظامية عند القيام باعتقال أي شخص. إلا أنه كانت هناك بعض الحالات التي احتجزت فيها الشرطة الدينية أشخاصاً دون حضور ضابط الشرطة النظامية. واستمرت التقارير خلال العام في منطقة نجد الأكثر محافظة نسبياً، والتي تشمل العاصمة الرياض، عن أن أفراد الشرطة الدينية قد تعرضوا لعدد من المواطنين وغير المواطنين وخصوصاً النساء، وقاموا بإساءة معاملتهم واعتقالهم واحتجازهم بتهمة مخالفتهم المزعومة لمعايير اللباس والسلوك. كما كانت هناك أيضاً عدة تقارير عن اتخاذ الشرطة الدينية في مكة إجراءات مماثلة.

وكانت خطورة التعرض للمضايقة كبيرة. كما اعتقل أفراد الشرطة الدينية رجالاً لمخالفات شملت تناول الطعام في المطاعم بصحبة نساء من غير قريباتهم، وتوجيه عبارات بذيئة للنساء في مراكز التسوق التجارية أو ملاحقة السيارات المقلة للنساء بطريقة غير مشروعة أو التجول على هيئة مجموعات من الرجال في الأماكن المخصصة للعائلات فقط في المراكز التجارية. ويمنع الرجال الشباب غير المتزوجين من دخول معظم المراكز التجارية أو مجمعات التسوق. كما احتجزت الشرطة الدينية نساءً من عدة جنسيات مختلفة لقيامهن بالركوب في سيارة أجرة مع رجل من غير محارمهن أو الظهور في المراكز التجارية بدون حجاب الرأس، وكذلك تناول الطعام في المطاعم مع رجال من غير أقربائهن. وتم احتجاز العديد من هؤلاء لعدة أيام أو حتى أسابيع بدون قيام المسؤولين بإبلاغ أعضاء الأسرة أو في حال الأجانب إبلاغ السفارات المعنية.

يجوز للسلطات أن تحتجز الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة علناً، وذلك دون توجيه تهم إليهم أو على أساس اتهامهم بمحاولة زعزعة استقرار الحكومة.

وكان قد تم احتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين والذين قبضت عليهم شرطة الأمن الداخلي انفرادياً في سجون خاصة خلال المرحلة الأولى من التحقيق. ويمكن أن تستمر هذه الفترة لمدة أسابيع أو أشهر بموجب الصلاحيات القانونية الواسعة لوزارة الداخلية. وتم فرض قيود على وصول العائلات والمحامين إلى هؤلاء المحتجزين

واستمرت الحكومة في احتجاز أبناء الأقلية المسلمة الشيعية وممارسة التمييز ضدهم. وحسب ما أفاد قادة مجتمعيين من منطقة الإحساء، قامت شرطة الأمن الداخلي خلال العام بزيادة الاعتقالات في صفوف الشيعة، بسبب نشاطات مثل الدعوة إلى معتقداتهم وتنظيم أو المشاركة في تجمعات اجتماعية غير رسمية ومتكررة بانتظام مع أفراد آخرين من الشيعة. ويقال إن هذه الاعتقالات كثيراً ما كانت تقع لمجرد الاشتباه في مشاركة الأشخاص في هذه النشاطات. وكان المحتجزون يبقون عادة في الحجز أقل من شهر، وكثيراً ما كان يجري إطلاق سراحهم من دون تفسير

يحق للمواطنين الإبلاغ عن أية إساءة للمعاملة قد يتعرضون لها على أيدي قوات الأمن، وذلك في أي مركز للشرطة، أو لهيئة حقوق الإنسان التابعة للحكومة أو للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ ولكن لم تتوفر معلومات عن نتائج هذه الشكاوى

العفو

استمرت الحكومة خلال العام في التقليد القائم على إصدار العفو في المناسبات الخاصة مثل الأعياد الدينية وخلال شهر رمضان. وتم إصدار العفو عن نحو 15,000 سجيناً خلال العام

الحرمان من محاكمة علنية عادلة هـ.

ينص النظام الأساسي على استقلال السلطة القضائية. ولا تملك المحاكم ولاية قضائية على كبار أفراد الأسرة المالكة. وكان بعض أفراد الأسرة المالكة ومن يرتبطون بهم قد مارسوا نفوذاً على القضاة. يعين الملك أعضاء مجلس القضاء الأعلى، الذي يعين بدوره القضاة وينقلهم أو يعزلهم. وتتولى وزارة العدل اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد القضاة. وبالرغم من أن النظام الأساسي يسمح بإقامة محاكمة علنية، إلا أن أغلبية المحاكمات جرت وراء أبواب مغلقة. لا يتم استخدام نظام المحلفين. وعلى الرغم من أن القوانين توفر للمشتبه فيهم حق الاتصال بمحام وتشتراط عقد محاكمات بصورة علنية، فقد ظلت معظم المحاكمات تجري في السر ومن دون محامين للدفاع

يوجد في المملكة نوعان من المحاكم: المحاكم الشرعية والمحاكم المتخصصة. يستند النظام القانوني إلى تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية في جميع المحاكم. ولا يميز القانون بين أنظمة المحاكم في ما يتعلق بالحقوق المتوفرة للمدعى عليهم في القضايا الجنائية. وتمارس المحاكم صلاحياتها القضائية في قضايا الجرائم العادية والدعوى المدنية بما فيها تلك المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث. وتتسع هذه السلطات القضائية لتشمل غير المسلمين في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة في المملكة. وقد تم النظر في القضايا التي تكون العقوبات فيها صغيرة بالمحاكم الجزئية. أما الجرائم الأكثر خطورة فيتم النظر فيها في المحاكم العامة التي يمكن بعد ذلك استئناف أحكامها أمام محكمة التمييز. تتضمن المحاكم المتخصصة المحاكم التجارية

يجري النظر في الدعوى المدنية الأخرى بما فيها تلك التي تشمل مطالبات ضد الحكومة وتنفيذ أحكام أجنبية أمام عدة محاكم إدارية متخصصة، مثل هيئة تسوية الخلافات العمالية. وينظر ديوان المظالم في الشكاوى ضد إجراءات الحكومة بما فيها الشكاوى ضد الشرطة الدينية. وحكمت هذه المحاكم لصالح بعض المدعين في قضاياهم المرفوعة ضد إجراءات الحكومة، كما استطاع المدعون استصدار قرارات من المحاكم تقضي بتنفيذ أحكام أجنبية في المملكة

ووفقاً لرجال الأعمال فإن المحاكم كانت غير فعالة وبطيئة في إجراءاتها، ولم تكن قواعد تنظيم المحاكم واضحة، وكان تدريب القضاة يتم بشكل ديني أكثر منه قانوني. كما اشتكوا من أن القضاة كثيراً ما كانوا يتصرفون بمزاجية ولا يستندون في أحكامهم إلى السوابق القانونية، مما أدى إلى صدور أحكام متباينة كثيراً

وحسب ما أفادت تقارير في الصحافة، خصص الملك في 2 تشرين الأول (أكتوبر) مبلغ 1.9 مليار دولار (7.1 مليار ريال) للإصلاحات القضائية في البلاد. ولم تكن الإصلاحات قد طبقت حتى نهاية السنة

سمحت الحكومة للمواطنين من الطائفة الشيعية بتطبيق تقاليدهم القانونية الجعفرية عند النظر في قضايا تتعلق بمسائل الأسرة، والإرث والأوقاف الإسلامية. وسمحت وزارة العدل خلال العام بزيادة حجم نظام المحاكم الشيعية. ويتكون النظام الجعفري، الذي

يضطلع بالولاية على القضايا المقامة في منطقة الإحساء/القطيف فقط، من محكمتين أساسيتين، تضم كل منهما قاضيين في القطيف والإحساء، ومحكمة استئناف أولى في القطيف تضم ثلاثة قضاة. إلا أن المحاكم الجعفرية تتمتع بسلطة محدودة. فعلى سبيل المثال، إذا اختلف أحد أطراف القضية مع قرار المحكمة الشيعية، يجوز لهذا الشخص أن يطلب حكماً من محكمة سنية تستطيع أن تنقض أي حكم سابق. وفي أيلول/سبتمبر، وردا على هذه القيود، هدد القضاة الجعفريون بالاستقالة إذا لم تُمنح المحكمة مزيداً من السلطات. ولم تُمنح أية سلطة إضافية إلى المحكمة بنهاية العام، إلا أن القضاة لم يتقدموا باستقالاتهم.

وتتظر محاكم الشريعة في القضايا الخاصة بغير المسلمين والأجانب.

يكون للسلطة القضائية العسكرية اختصاصاً على أفراد الجيش والقوات المسلحة النظامية والموظفين المدنيين الذين يتهمون بانتهاك اللوائح العسكرية. ويراجع كل من الملك ووزير الدفاع قرارات المحاكم العسكرية. ولا توجد في البلاد أية محاكم أمنية خاصة.

يحق للقضاة بحسب وزارة العدل أن يسندوا قراراتهم إلى أي من مذاهب الفقه السنية الأربعة. لكن القضاة يطبقون عادة فقه المذهب الحنبلي.

ولا يحق لمجلس القضاء الأعلى نقض القرارات الصادرة عن محاكم التمييز؛ ولكن يحق للمجلس مراجعة قرارات المحاكم الدنيا وإعادتها إلى محكمة دنيا لإعادة النظر فيها.

تعتبر هيئة كبار علماء الدين (العلماء) هيئة استشارية مستقلة مكونة من عشرين قاضياً شرعياً رفيعاً، من ضمنهم وزير العدل. وتتولى الهيئة تفسير الشريعة لوضع المبادئ الشرعية لإرشاد قضاة المحاكم الدنيا.

وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السلطات بتعليق عضوية عبد الرحمن الاحم، محامي الضحية الأنثى في حادث الاغتصاب الذي وقع في القطيف في آذار/مارس 2006، وصادرت رخصته لممارسة المهنة بسبب جهوده لنشر معلومات عن القضية.

وفي 16 حزيران/يونيو، واجهت ريزانا نفيق، وهي خادمة من سريلانكا، احتمال الإعدام بقطع الرأس بعد أن حكمت لجنة من ثلاثة قضاة شرعيين بأنها مذنبية بقتل طفل رضيع كانت ترعاه. ولم يكن هناك محام يمثل نفيق. وأيضاً بما أنها قدمت في سريلانكا وثائق يُزعم أنها كانت مزيفة، هناك احتمال أن نفيق، عند وفاة الطفل الذي كانت ترعاه، كان عمرها 17 سنة. وبحلول نهاية العام كانت نفيق لا تزال تنتظر سماع المحكمة لاستئنافها؛ وكانت أسرة الطفل قد رفضت باستمرار قبول تخفيف الحكم.

إجراءات المحاكمة

يوفر قانون الإجراءات الجنائية للأشخاص الخاضعين للتحقيق حق تعيين محام للدفاع عنهم ويسمح للمحامين بتقديم مرافعاتهم في المحاكم الجنائية. وينص القانون أيضاً على إبلاغ المدانين بحقوقهم في استئناف قرارات المحكمة الصادرة في حقهم. ولا يتم توفير محام على حساب الدولة. ويملك المدعى عليهم حق مواجهة الشهود ضدهم واستجوابهم؛ لكن الشهود يتم استجوابهم قبل بداية المحاكمة وليس أثناءها. ويستطيع المدعى عليهم ومحاموهم الاطلاع على الأدلة المتصلة بقضاياهم التي تكون تحت يد الحكومة. وتكون معظم المحاكمات مغلقة أمام الجمهور، لكن المتهم يحق له أن يطلب محاكمة علنية.

في المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين. واستناداً إلى تفسير المذهب الحنبلي للشريعة الإسلامية، يجوز للقضاة إهمال شهادة الذين لا يلتزمون بتأدية الفرائض الإسلامية أو بتعاليم المذهب الحنبلي. وأفادت مصادر قانونية أنه كثيراً ما أهملت شهادة الشيعة في المحاكم أو اعتبرت أقل وزناً من شهادة السنة.

وكان يجب عموماً على النساء اللاتي أصبحن طرفاً في قضايا طلاق و قضايا قانونية عائلية أن يقمن بتفويض أحد أفراد عائلاتهن من الذكور ليتكلم أمام المحكمة نيابة عنهن. وفي غياب شاهدين، أو في غياب أربعة شهود في قضايا الزنا، كان الاعتراف أمام القاضي مطلوب دائماً من أجل إصدار حكم جنائي، وهو أمر دفع سلطات الادعاء العام إلى إكراه المتهمين على الإدلاء باعتراقات من خلال اللجوء إلى تهديدتهم أو إساءة معاملتهم.

تنص القوانين واللوائح على وجوب معاملة المتهمين بالتساوي، إلا أن إصدار الأحكام لم يكن متماثلاً وكانت المحاكم تصدر أحكاماً أكثر قسوة في الجرائم المرتكبة ضد مسلمين من تلك الصادرة في الجرائم المرتكبة ضد غير المسلمين. وفي حالات القتل الخطأ،

اختلفت مبالغ الدية المدفوعة لأقارب المتوفى بحسب جنسيته وديانته وعمره ونوع جنسه. ومن الممكن تبديل الحكم في أي مرحلة من مراحل المراجعة باستثناء العقوبات التي نص عليها القرآن.

تعتبر الشريعة الإسلامية أن الهندوس مشركين، ويستخدم هذا التصنيف كتبرير لممارسة التمييز ضدهم عند حساب مبلغ التعويض الذي يدفع في حالة القتل غير المتعمد أو الإصابة. وبعد أن تتوصل المحكمة إلى قرار بتحديد المسؤولية عن وقوع الأذى، يحصل المسلم الذكر استناداً إلى تفسير المذهب الحنبلي للشريعة الإسلامية المتبع في المملكة، على نسبة 100% من مبلغ الدية، بينما يحصل الذكر اليهودي أو المسيحي على نسبة 50% فقط، ويحصل جميع الآخرين على 16/1 مما يحصل عليه المسلم الذكر. أما المرأة فتحصل على نسبة 50% مما يحصل عليه الذكر في كل واحدة من هذه الفئات.

يملك أمراء المناطق، وكلهم من أعضاء الأسرة المالكة، سلطة تخفيف الأحكام الصادرة عن القضاء. وفي القضايا المنظورة أمام المحاكم التي يكون فيها طرفا النزاع عبارة عن فردين، يحق للطرف المتضرر أن يقبل نقوداً كتعويض أو أن يتنازل تماماً عن فرض العقوبة المقررة من القاضي. لم يخضع كبار أفراد الأسرة المالكة لنفس حكم القانون الذي خضع له المواطنون العاديون.

يراجع الملك ومستشاروه القضايا التي صدر فيها حكم الإعدام. ويتمتع الملك بسلطة تخفيف أحكام الإعدام ومنح العفو باستثناء جرائم القتل المرتكبة في حق الأفراد. ويجوز للملك أن يطلب في مثل هذه القضايا من أهالي الضحية العفو عن القاتل – ويتم ذلك عادة مقابل قيام عائلة المدان أو الملك نفسه بدفع دية القتل.

السجناء والمحتجزون السياسيون

أفادت منظمة "هيومان رايتس ووتش" أن قوات الأمن الداخلي اعتقلت يوم 16 تموز/يوليو اثنين من دعاة الإصلاح البارزين في البلاد، وهما الدكتور عبد الله الحامد، وهو محام وسبق أن سُجن 17 شهراً لقيامه بتنظيم التماس يدعو إلى اعتماد النظام الملكي الدستوري في البلاد، وشقيقه عيسى الحامد. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت "هيومان رايتس ووتش" أن محكمة جزئية في بريده أصدرت حكماً على الشقيقين حامد في السابع من ذلك الشهر. وتلقى الدكتور عبد الله الحامد حكماً بالسجن أربعة أشهر، بينما تلقى عيسى الحامد حكماً بالسجن ستة أشهر، كل منهما بتهمة التحريض على مظاهرة علنية قامت فيها النساء بالاحتجاج السلمي ضد استمرار احتجاز أقاربهم من دون تهمة أو محاكمة، وذلك وفق ما أوردته التقارير الصحفية.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

ينص النظام الأساسي على استقلال وحياد القضاء في المسائل المدنية، لكن القضاء لا يملك ولاية قانونية على بعض أعضاء الأسرة المالكة، التي يمارس أعضاؤها والمرتبطون بهم نفوذاً على القرارات القضائية. ووردت تقارير عن دعاوى قضائية لطلب التعويض عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو لوقف هذه الانتهاكات. ويوفر النظام في المملكة وسائل إدارية وقضائية لمعالجة الانتهاكات المزعومة. وكانت هناك مشاكل كبيرة في إنفاذ الأوامر الصادرة عن المحاكم المعنية بشؤون الأسرة.

التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للأفراد أو في شؤون الأسرة أو السكن أو المراسلات و -

يضمن القانون الأساسي حرمة البيوت وخصوصية المراسلات. ويتطلب قانون الإجراءات الجنائية من السلطات الحصول على إذن قضائي قبل تفتيش المنازل أو أمر من المحكمة قبل فتح وقراءة الرسائل الشخصية والوثائق الخاصة. وتتضمن المراسيم الملكية أحكاماً تلزم الحكومة بالدفاع عن حرمة المنازل من المداهمة غير القانونية، بينما يمنع القانون واللوائح المسؤولين من اعتراض البريد والاتصالات الإلكترونية باستثناء الحالات الضرورية التي تتطلبها التحقيقات الجنائية وتحقيقات الأمن الداخلي، وعلى الشرطة أن تبين سبباً معقولاً وأن تحصل على إذن بذلك من أمير المنطقة. واحترمت الحكومة بصورة عامة هذه الحرمان، ولكن كانت هناك حالات تعدت فيها الحكومة على هذه الحقوق، مثل القيام بمصادرة ممتلكات خاصة تشمل الهواتف الجوالة والسيارات، وقيام الشرطة الدينية بمداهمة منازل خاصة.

وبالرغم من هذه الأحكام المذكورة، قام موظفو الجمارك روتينياً بفتح الرسائل البريدية والشحنات للتفتيش عن بضائع مهربة من ضمنها المواد التي تُعتبر إباحية أو تلك التي تبدو أنها مادة دينية إسلامية غير سنية. وفتحت السلطات أيضاً البريد واستخدمت المرشدين وأجهزة التنصت على المكالمات التليفونية في مسائل الأمن الداخلي والمسائل الجنائية. وقد زود المخبرون، وفي بعض

الأحياء، شبكة غير رسمية من رؤساء الأحياء، وزارة الداخلية بالمعلومات عن "الأفكار التحريضية" أو "النشاط المعاد للحكومة" أو "التصرفات المناهية للإسلام" في أحيائهم

قامت الحكومة بإنفاذ معظم الأعراف الاجتماعية والدينية الإسلامية في المملكة. ويمتلك المواطنون حق إقامة دعاوى لغرض إنفاذ هذه القوانين. فعلى سبيل المثال، أقام مواطنون دعاوى لفسخ عقود زواج "غير متكافئة" بين أبناء قبائل وأفراد غير قبليين، أو بين أبناء قبائل اعتبرت إحداهما أعلى مرتبة من الأخرى. كما أقام مواطنون دعاوى لمعاينة أشخاص "أهانوا التقاليد والقيم السعودية". ولا يجوز للنساء الزواج من الأجانب بدون موافقة الحكومة، وعلى الرجال الحصول على موافقة الحكومة للزواج من نساء غير سعوديات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي الستة. وطبقا للشريعة الإسلامية، تمنع النساء من الزواج من غير المسلمين؛ ولكن يمكن للرجال الزواج من مسيحيات أو يهوديات، وكذلك من المسلمات. ولا ترفض الحكومة السماح بالزواج بين السنة والشيعة؛ لكن العادات والتقاليد الثقافية وليس القانون هي التي تفرض قيودا على الزواج بين المواطنين السنة والشيعة

بموجب القانون لا يحق للرجال الذين يعملون في مناصب حكومية معينة مثل الجيش الزواج من غير المواطنات، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات من الناحية العملية. وتخضع الحكومة الموظفين المدنيين في المناصب العليا الحكومية وموظفي الأمن إلى الاستجواب المكثف في حالة تقديمهم لطلب الزواج من أجنبيات. وبموجب تقاليد ثقافية معينة فإن الحكومة تميل إلى التساهل في مسألة زواج سعوديين متقدمين في العمر أو معوقين من نساء أجنبيات. وتطبيق قيود الزواج أيضا على المواطنين الذين يدرسون في الخارج على نفقة الحكومة. وتعرض منتهكو هذا النظام إلى إجراء تأديبي؛ إلا أن هذه السياسة انتهكت عدة مرات ولم ترد تقارير عن فرض أية عقوبات

تنوعت ممارسات الشرطة الدينية وحوادث إساءة المعاملة المنسوبة إليها بشكل واسع في أرجاء البلاد. وأفاد تقرير رسمي صدر في سنة 2006 أنه كان هناك 4,957 ضابطا ميدانيا يعملون في 1,310 مركز في المناطق الـ 13 في المملكة. وفي بعض المناطق، قام أفراد الشرطة الدينية ومطوعون دينيون غير نظاميون بمضايقة مواطنين وأجانب وبإساءة معاملتهم واعتقالهم واحتجازهم. ولم ترد أية معلومات جديدة بخصوص هذه الحوادث حتى نهاية العام

شمل قيام الشرطة الدينية بإنفاذ المعايير الصارمة للسلوك الاجتماعي إغلاق المؤسسات التجارية خلال أوقات الصلاة الخمسة اليومية، وكذلك الإصرار على الالتزام بمعايير اللباس الصارمة في الأماكن العامة وفض تجمعات النساء في الأماكن العامة المخصصة للرجال ومنع الرجال غير المرافقين من قبل عائلاتهم من الدخول إلى الأماكن العامة المخصصة للعائلات. ووبخت الشرطة الدينية في حالات عديدة النساء المواطنات والأجنبيات لعدم التزامهن بمعايير اللباس الصارمة، كما قامت باعتقال رجال ونساء لوجودهم في مكان واحد بدون علاقة زواج أو صلة قرابة وثيقة بينهم

احترام الحريات المدنية بما فيها القسم 2

حرية الكلام والصحافة

لا ينص النظام الأساسي على حرية الكلام أو حرية الصحافة، ولم تحترم الحكومة هذه الحقوق بشكل عام في ممارساتها. ووفقاً للنظام الأساسي فإن دور الصحافة هو تثقيف الجمهور ودعم الوحدة الوطنية. ويمكن حظر أية وسيلة إعلامية بشكل قانوني أو إيقاف إنتاج مطبوعة على نحو مؤقت إذا ما اعتُبر أنها قامت "بالترويج للفتنة والانقسام أو المساس بأمن الدولة وسمعتها أو إذا أساءت إلى كرامة الإنسان وحقوقه". واستمرت الحكومة في تقييد حرية الكلام والصحافة، وذلك بمنع نشر وتوزيع أية مصادر إخبارية تنتقد الأسرة المالكة أو الإسلام. ومنعت الحكومة أو أحرزت توزيع وسائل الإعلام الأجنبية المطبوعة، بحيث شكل ذلك رقابة فعلية على المطبوعات ووسائل الإعلام المطبوعة الأجنبية. وجرى على مدى العام نقاش مستمر يختبر حدود المواضيع المسموح بها للتغطية الإعلامية، بما في ذلك الإصلاح السياسي والاجتماعي، وإساءة معاملة النساء والأطفال، وحقوق المرأة والإنسان، والفساد، وإدمان المخدرات والكحول، ومعدلات الجريمة والعنف، والاتجار بالبشر، ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والشرطة الدينية

وواصلت الحكومة إنفاذ القوانين الحالية المستندة إلى المادة (12) من النظام الأساسي، والتي تمنح الدولة صلاحية منع "كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام". ومن الناحية النظرية، يُمنع جميع الموظفين من "المشاركة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إعداد أي وثيقة، أو خطاب أو التماس، أو الانخراط في حوار مع الإعلام المحلي والأجنبي، أو المشاركة في أي اجتماعات تهدف إلى معارضة سياسات الدولة". إلا أن الأكاديميين من الجامعات الحكومية قاموا فعلا بانتقاد مؤسسات الدولة في الصحف المحلية، مثل وزارة التجارة والمدارس والمستشفيات الحكومية والشرطة الدينية

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو، غطت الصحافة بشكل واسع وفاة مواطنين زُعم أن أفراد الشرطة الدينية كانوا المتسببين فيها. وأدت حالتي الوفاة إلى انتقادات كبيرة -- في الصحافة المطبوعة وعلى منتديات الإنترنت -- حيث طالب كثير من المعلقين بمحاكمات علنية لأفراد الشرطة الدينية.

خضعت وسائل الإعلام المطبوعة إلى الرقابة وهي وسائل يملكها القطاع الخاص؛ إلا أن بعض هذه الوسائل كان له صلة وثيقة مع أعضاء الأسرة المالكة. ومارس الصحفيون بشكل روتيني رقابة ذاتية وامتنعوا عن الانتقاد المباشر لمسؤولي الحكومة. وتمنع سياسة غير مكتوبة، إلا أن الصحافة تتبعها بشكل روتيني، نشر انتقادات موجهة ضد الأسرة المالكة والحكومة. وحث بيان السياسة الإعلامية الصادر عن الحكومة في سنة 1982 الصحفيين على التمسك بالإسلام ومعارضة الإلحاد وتعزيز المصالح العربية والحفاظ على التراث الثقافي. ويجب أن توافق وزارة الثقافة والإعلام على تعيين رؤساء التحرير وكبار محرري الصحف، ويجوز لها تحديدهم كذلك. وتحدد الحكومة أيضا خطوطا عامة للصحف تتعلق بالقضايا المثيرة للجدل. وتقوم وكالة الأنباء التي تملكها الحكومة بنقل الأخبار الرسمية عن الحكومة. ويجب على جميع الصحف في المملكة الحصول على ترخيص من الحكومة.

ويتملك أعضاء من الأسرة المالكة صحيفتين يوميتين تصدران في لندن باللغة العربية هما الشرق الأوسط والحياة.

وفي 27 آب/أغسطس، منعت وزارة الثقافة والإعلام توزيع الحياة، وصدرت 250,000 نسخة من الباعة في أرجاء البلاد. وقالت عدة مصادر إخبارية أن وقف توزيع الصحيفة كان لعدم رضا الوزارة عن الطابع الغربي للصحيفة وانتقاداتها للقضايا المحلية؛ وقالت مصادر أخرى أن السبب كان يرجع إلى مقالة معينة في عدد الحياة الذي صودر، ألمح إلى وجود علاقة بين علماء دينيين محترمين وبين الإرهاب. وسمح للحياة باستئناف الطباعة بعد أربعة أيام.

وتعمل هيئة الصحفيين السعودية بترخيص من الحكومة. والعضوية في الهيئة طوعية ومفتوحة للرجال والنساء. ومع أن الصحفيين غير المواطنين العاملين في البلاد كان يمكنهم نظريا الانضمام إلى الهيئة كأعضاء لا يجوز لهم التصويت، إلا أن بعض الصحفيين الأجانب زعموا أن الانضمام إلى الهيئة كان فعليا متاحا فقط للمواطنين. ومع أن غير المواطنين يجوز لهم أن يصبحوا أعضاء، إلا أنهم لا يتمتعون بحق التصويت ولا يجوز لهم حضور الجمعية العمومية. ويجب أن توافق وزارة الثقافة والإعلام على مجلس إدارة الهيئة، الذي يتكون من تسعة أفراد، من بينهم امرأتان.

وأفادت الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية في تموز/يوليو أن أفرادا من العاملين في الإعلام تجمعوا في جدة لمناقشة تحرير الصحافة في البلاد، وأشاروا إلى أن القدرة على الوصول إلى المعلومات الأساسية - خاصة الإحصاءات الحكومية والتعليق على السياسات - كانت محدودة.

وفي كانون الثاني/يناير، وأثناء زيارة وزير العدل الإسباني خوان فرناندو لوبيز أغيلار، مُنعت أربع صحفيات من دخول جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث كان الوزير سوف يلقي محاضرة. وأشار الحرس السعوديون الذين توظفهم الجامعة والذين يقومون بإنفاذ أنظمة الجامعة أن هناك حظرا صارما على دخول النساء إلى حرم الجامعة المخصص للرجال. وأدت الحادثة إلى إلغاء المحاضرة.

وكثيرا ما واجه المفكرون الشيعة البارزون صعوبات في نشر أخبار تتعلق بالشيعة في وسائل الإعلام الوطنية. وفي كانون الثاني/يناير، قام كاتب وناشط بالاتصال بعدة صحف من أجل نشر مقال كان قد وضع مسودته، يشرح أهمية الاحتفال بذكرى عاشوراء بالنسبة للشيعة. ولم يتمكن هذا الكاتب من العثور على جهة إعلامية وطنية تقبل نشر هذا التقرير، فقام بنشر المقال في البحرين.

كانت الحكومة تمتلك وتدير معظم شركات التلفزيون والإذاعة المحلية. وبالنسبة للبرامج التي تذاغ محليا، قام مراقبو الحكومة بإزالة أي إشارات في البرامج والأغاني الأجنبية إلى الأمور السياسية وأية ديانات غير الإسلام وكذلك الإشارة إلى حيوان الخنزير أو لحمه وتناول المشروبات الكحولية والعلاقات الجنسية. وكانت شبكات البث التلفزيوني بالأقمار الصناعية، والتي تملكها جهات سعودية من القطاع الخاص، تمارس العمل بحرية في البلاد. وكانت المكاتب المحلية لهيئات إعلامية مثل إم. بي. سي. و"أوربت" و"إي. آر. تي." تعمل بموجب نظام الرقابة الذاتية، مع أن مكاتبها الرئيسية تقع خارج البلاد. وهناك محطات فضائية أجنبية كثيرة تبث مجموعة واسعة من البرامج إلى البلاد.

ولا توجد محطات إذاعة يملكها القطاع الخاص في البلاد. وفي شباط/فبراير، نشرت صحيفة عكاظ أن الهيئة العامة للاستثمار، التي تمنح الرخص التجارية للمستثمرين الراغبين في إنشاء أعمال تجارية، تلقت 30 طلبا لإنشاء منافذ إعلامية جديدة يملكها القطاع

الخاص في البلاد؛ لكن وزير الثقافة والإعلام لم يكن قد وافق بعد على طلبات الترخيص هذه. وكانت هذه الطلبات لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

ومع أن وجود أطباق الأقمار الصناعية كان ممنوعاً من الناحية القانونية، إلا أن هناك عدة ملايين من هذه الأطباق في البلاد، تزود المواطنين بالبرامج التلفزيونية الأجنبية. وانتشرت على نطاق واسع إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الخارجية مثل القنوات الفضائية العربية والغربية وشبكة الإنترنت. ولم تمارس الحكومة رقابة على برامج التلفزيون الأجنبية. وتمتلك الأسرة الحاكمة أو عائلات التجار الثرية معظم شركات الإعلام التي نقلت برامج التلفزيون الأجنبية إلى البلاد عبر الأقمار الصناعية.

واستمر مجلس الشورى خلال العام في تغطية بعض مداوالاته تغطية تلفزيونية في بث غير مباشر. وكانت الجلسات مفتوحة للصحفيين العاملين في الصحف والمجلات، وكانت القناة الأولى توثق مداوالات المجلس مرتين في الأسبوع. تم إيقاف خالد المدخلي، المذيع بقناة الإخبارية التليفزيونية المملوكة للدولة، وذلك وفقاً لما ذكرته الصحيفة الإلكترونية "السبق"، وذلك بسبب أسئلته المثيرة للغضب التي طرحها على العالم الديني ورئيس مجلس الشورى الشيخ صالح الحمد أثناء إجراء حوار معه. وعاد المدخلي إلى عمله بعد أن أشار الشيخ صالح الحميد إلى أنه لم يتضايق من الأسئلة.

وذكرت منظمة العفو الدولية أن الأستاذ الجامعي سعيد بن زعير اعتقل في 6 حزيران/يونيو بتهم توفير مساعدة مالية للإرهابيين؛ وزعمت مصادر أخرى أنه ربما كان قد اعتقل لمنعه من الظهور على محطة الجزيرة وانتقاد الحكومة. وكان زعير لا يزال محتجزاً بحلول نهاية العام.

وواصلت الحكومة منع الكتب والمجلات وغيرها من المواد التي اعتبرتها جنسية أو إباحية. ومنعت وزارة الثقافة والإعلام بيع مطبوعات معينة في البلاد حسب ظروف كل حالة.

وأفادت الصحافة في كانون الثاني/يناير أن الناقد الأدبي سعد البازعي قد نشر كتاباً بعنوان "المكون اليهودي في الحضارة الغربية"، كان يشيد بالإسهامات اليهودية في التاريخ. وكان الكتاب معروضاً في معرض الرياض الدولي للكتاب، الذي احتوى على كتب أخرى كتبها مواطنون أيضاً، وكانت ممنوعة من قبل، مثل رواية "بنات الرياض" لرجاء الصانع، وعدة كتب لتركي الحمد.

حرية الوصول إلى الإنترنت

قيدت الحكومة القدرة على الوصول إلى الإنترنت، ويقال أن شركة الاتصالات السعودية كانت تراقب البريد وغرف الدردشة على الإنترنت. لكن عدد الأفراد والجماعات التي تبادلت وجهات النظر على الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني والمدونات، ارتفع خلال العام. وواصلت الحكومة حجب مواقع الإنترنت التي اعتبرتها جنسية أو إباحية أو مسيئة سياسياً أو "غير إسلامية"، أو مثيرة للمشاكل بسبب مضمونها الديني أو السياسي المثير للجدل.

كان استعمال شبكة الإنترنت متوفراً عبر شركات خدمة محلية تراقبها الحكومة. وأفادت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن هناك نحو 2.3 مليون مشترك ومستخدم. وتمكن بعض المواطنين من الالتفاف على سيطرة الرقابة عن طريق الوصول إلى الشبكة من خلال شركات تقدم خدمات الإنترنت في دول أخرى. وحددت الحكومة الإجراءات اللازمة لتمكين المواطنين من تقديم طلبات بإعادة النظر في قرار حجب أو منع موقع معين على الإنترنت، ووردت تقارير عن أن السلطات قد قامت استجابة لذلك برفع القيود، ولو بشكل جزئي، عن بعض المواقع.

ويجزم القانون التشهير بالأشخاص على الإنترنت واختراق المواقع الإلكترونية بشكل غير قانوني والوصول غير المشروع إلى مواقع الحكومة على الإنترنت، وسرقة المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني. ولم ترد تقارير عن أية مقاضاة لهذه الجرائم بحلول نهاية العام.

وفي بداية السنة، وحسب تقارير صحفية، تم إغلاق موقع على الإنترنت كان يديره رائف البدوي ويتعامل مع الانتهاكات المزعومة التي تقوم بها الشرطة الدينية.

و**www.member-alhewar.com** وحسب تقرير في الصحافة الأجنبية، قامت سلطات الاتصالات عدة مرات خلال العام بحجب الموقع وهو منتدى "الحوار والإبداع" على الإنترنت يشرف عليه علي الدميني، وهو ناشط في الإصلاح السياسي، حيث كان الأعضاء يحاولون مناقشة قضايا حقوق الإنسان والتسامح والديمقراطية.

وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، احتجزت عناصر الأمن فؤاد أحمد الفرحان، صاحب مدونة على موقع الإنترنت الداعي للإصلاح وهو موقع يتمتع بشعبية، واستجوبته "عن انتهاك لوائح لا تتعلق بالأمن". وكان الفرحان، في *Alfarhan.org* والمعروف بموقع أحد آخر النصوص التي نشرها قبل اعتقاله، قد انتقد بحدة عشرة أشخاص نافذين من رجال الأعمال والدين والإعلام.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

استمرت الحكومة أيضا في تقييد الحرية الأكاديمية ومنعت الحكومة تدريس نظرية التطور وأعمال فرويد وماركس والموسيقى والفلسفة الغربية. ويقال أن مخبرين كانوا يراقبون التعليقات التي ترد في غرف الدراسة وينقلونها إلى الحكومة والسلطات الدينية.

وكانت القيود المفروضة على معرض الكتاب السنوي في الرياض، والذي يعقد في شباط/فبراير، أقل هذا العام مما كانت عليه في الماضي. وكان مطلوباً من أفراد الشرطة الدينية أن يرتدوا شارات تعريف عن هويتهم. وتميز المعرض أيضا بأيام "عائلية" مختلطة، بحيث خصص للعائلات تسعة من أصل عشرة أيام هي مدة المعرض، وكان هناك ترتيب تنظيمي جديد سمح بمشاركة أكبر من جانب النساء في كل النشاطات الثقافية، بما في ذلك مداخل سهلت قدرة النساء على الوصول إلى المعرض. كما شاركت امرأة في ندوة حوار مع رجال للمرة الأولى، وكان صوتها يُنقل إلكترونياً من غرفة أخرى. وعلاوة على ذلك، فقد ظهرت في المعرض مواضيع كانت ممنوعة سابقاً، مثل علم الغيبيات ودراسات اثنية.

فرضت الحكومة الرقابة على أشكال التعبير الفني العلني، ومنعت دور السينما والعروض الموسيقية والمسرحية العلنية، باستثناء ما اعتبر جزءاً من الفولكلور. ودعت شخصيات إعلامية إلى التزام الحذر أثناء مهرجان الجنادرية الثقافي السنوي في آذار/مارس لضمان عدم حدوث أي اضطرابات من جانب المحافظين والشرطة الدينية.

وظلت المنتديات الثقافية التي يراها مواطنون أفراد تعمل في البلاد، مع أن الحكومة ألغت منتدى معيناً عن قضايا الشباب كان من المقرر عقده في الربيع بسبب إشاعة قالت إن الحدث سوف يكون مختلطاً بين الرجال والنساء. وطلبت الحكومة من مضيفي المنتديات والمنابر عدم دعوة مشاركين أجانب، وتجنب النقاش في المسائل السياسية. وفي الجزء الأول من العام، ذكر مواطنون من منطقة الهوف أن المنتديات الاجتماعية المنظمة رسمياً في منطقة الإحساء، وعددها 12 منتدى شيعياً وسنياً، قد أغلقت كلها بالقوة.

وتقيد الحكومة العروض العامة للأفلام؛ ولا توجد في البلاد دور للسينما مفتوحة للعموم.

وفي 16 كانون الأول/يناير، نشرت صحيفة الشرق الأوسط أن الشرطة الدينية منعت النادي الأدبي في المنطقة الشرقية، ومقره الدمام، من عرض الفيلم الإيراني "في الساعة الخامسة بعد الظهر". ويناقد الفيلم، الذي أخرجه الإيرانية سميرة مخمالباف، الفرص الجديدة للنساء في أفغانستان بعد سقوط نظام الطالبان. وأعتقد بعض أعضاء النادي أن الشرطة الدينية اعترضت على عرض الفيلم على أساس أنه عبر عن وجهة نظر امرأة شيعية.

وسُمح بتقديم المسرحيات وأداء الموسيقى علناً فقط إذا كان ذلك الأداء من التراث الشعبي أو جزءاً من مناسبة خاصة. وفي آب/أغسطس، وعلى الرغم من تقييد الحضور، لقيت مسرحية "بيت الوالدة"، التي مثلتها مجموعة تقتصر على النساء، استقبالا طيباً من جانب الجمهور المكون من نساء فقط في الرياض وأبها.

حرية التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها . ب.

حرية التجمع

لا يتطرق النظام الأساسي لحرية التجمع، وهي الحرية التي قيدها الحكومة من الناحية العملية على نحو كبير، وذلك من خلال منع المظاهرات العامة.

وعادة ما تم فصل الرجال عن النساء في الاجتماعات العامة، لكن اجتماعات غرفة التجارة في جدة وغيرها من التجمعات التجارية والطبية كانت مختلطة في حالات كثيرة. وقد يحدث خلال المؤتمرات الصحفية أن يقتصر جلوس الصحفيات على الصفوف الأمامية، بدلاً من تخصيص غرفة منفصلة لهن ووصلها بدائرة تلفزيونية مغلقة. وقد راقبت السلطات أي تجمع كبير غير عائلي خاصة في حال وجود نساء. وقامت الشرطة الدينية بتفريق أي تجمعات كبيرة غير عائلية في الأماكن العامة مثل المطاعم. لكن

بإمكان الرجال والنساء الاختلاط في بعض الأماكن العامة التي تخدم غير المواطنين. وفي مدينة جدة، تعقد جمعية محلية سعودية - أمريكية لرجال وسيدات الأعمال اجتماعاتها العامة بشكل روتيني في فندق، ويختلط فيها المشاركون من مواطنين وغير مواطنين وهم من الرجال والنساء بحرية. وفي 19 تموز/يوليو، اعتقلت خمس نساء بعد أن اعتصمن خارج أحد السجون للمطالبة بمحاكمات من دون تأخير لأقاربهن المحتجزين. وخلافاً لعام 2006، لم تقع أية مظاهرات سياسية سلمية بإذن من الحكومة خلال العام.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

لا يتطرق النظام الأساسي إلى حرية تأسيس الجمعيات والانتساب إليها، وتحد الحكومة هذه الحرية بشدة في الممارسة العملية.

منعت الحكومة تأسيس الأحزاب السياسية أو أي نوع من التجمعات التي تعتبرها معارضة للنظام أو قد تتخطى حدود الانتقاد المسموح به من خلال تحدي سلطة الملك. ويجب أن تحصل كل رابطة أو هيئة على رخصة من وزارة الداخلية، وعليها أن تمتثل إلى أنظمة الوزارة؛ لكن الوزارة لم تستجب لطلبات سابقة قدمها مواطنون للحصول على هذه الرخصة.

فعلي سبيل المثال، قدم الناشط في حقوق الإنسان إبراهيم المقيطيب ومجموعته التي تسمى "جمعية حقوق الإنسان أولاً" طلباً للحصول على ترخيص للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وعلى الرغم من استمرار نشاط الجمعية، لم يتلق المقيطيب أي رد على طلبه بحلول نهاية العام. وبما أن هذه المجموعة "غير مرخصة" رسمياً، فقد ظل من غير الواضح ما هي النشاطات المسموح للمجموعة القيام بها، وما هي النشاطات التي يمكن أن تتسبب في انتقاد أو عقوبة من جانب الحكومة.

وحسب منظمة "هيومان رايتس ووتش"، قدمت مجموعة من المواطنين في 11 أيلول/سبتمبر طلباً ثانياً، بعد الطلب الأول الذي قدمته في سنة 2003، إلى وزير الشؤون الاجتماعية لتسجيل "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان". ولم يرد أي جواب بحلول نهاية العام؛ وكان الطلب الذي قدم في سنة 2003 قد تلاه اعتقال عدة أفراد من المجموعة في سنة 2004، بعد أن قدموا التماساً علنياً طالبوا فيه بالدستور، من ضمن اقتراحات أخرى.

وفي 23 أيلول/سبتمبر، وجهت جماعة تطلق على نفسها اسم "هيئة حماية حقوق النساء في المملكة العربية السعودية والدفاع عنها" التماساً يحمل 1,100 توقيعاً إلى الملك، تطلب فيه إلغاء الحظر على قيادة النساء للسيارات. ولم يكن قد صدر رد من الحكومة بحلول نهاية العام. وقالت "هيومان رايتس ووتش" أن الجماعة تلقت تحذيراً من تنظيم أية مظاهرات. ولم تكن الجماعة قد حصلت على أية صفة قانونية بحلول نهاية العام.

الحرية الدينية ج.

ينص النظام الأساسي على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. ويجب على كل المواطنين أن يكونوا مسلمين. ويقوم النظام القانوني في المملكة على تفسير الشريعة كما ترضاه الحكومة.

لا يوجد اعتراف أو حماية قانونية للحرية الدينية، وهي حرية مقيدة للغاية في الممارسة. فرضت الحكومة قيوداً على ممارسة أية مذاهب إسلامية باستثناء المذهب المقرر رسمياً، كما منعت الحكومة الممارسة العلنية للديانات الأخرى، بما في ذلك المذاهب الشيعية والصوفية. وقالت الحكومة أن سياستها هي ضمان وحماية حق الجميع في العبادة، بما في ذلك غير المسلمين الذين يتجمعون في منازل من أجل ممارسة دينهم. لكن هذا الحق لم يتم احترامه دائماً في الممارسة، كما أن القانون لم يحدد تعريفاً له.

وعلاوة على ذلك، يتم حظر الممارسة العلنية لأي دين غير الإسلام. ومع أن الحكومة قالت أن سياستها هي حماية الحق في امتلاك واستخدام المواد الدينية الشخصية، لا يوجد قانون ينص على هذا الحق.

يعتبر اعتناق المسلم لدين آخر ارتداداً عن دينه، وهو جريمة عقوبتها الموت إذا لم يتراجع المتهم عن قراره معلناً توبته. ولم ترد تقارير عن أية إعدامات بتهمة الردة منذ سنة 1992.

كان المواطنون وخاصة الأجانب يؤمنون على نطاق واسع "بالسحر" و"الخرافات" كما مارسوها في بعض الأحيان. ويعتبر السحر، بموجب تفسير الحكومة للشريعة، من أسوأ مظاهر الشرك بالله وهي تهمة عقوبتها الموت؛ ولكن في التطبيق العملي نادراً ما جرى إعدام الأشخاص الذين أُدينوا بممارسة السحر. وتم احتجاز عدد غير معروف من الأشخاص في السجن بتهمة "الشعوذة" أو ممارسة "السحر الأسود" أو "العرافة". وحسب تقارير إخبارية في تشرين الأول/أكتوبر، أفاد قسم مكافحة السحر في فرع الشرطة الدينية في

الطائف أنه اعتقل 25 "مشعوذا" في السنة الماضية، وزُعم أن شخصا واحدا فقط من بين هؤلاء كان مواطنا. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت شرطة الطائف امرأة نيجيرية بتهمة "السحر" المزعوم. ولم تتوفر معلومات إضافية عن قضيتها أو قضايا بقية المحتجزين بحلول نهاية العام.

وكان عدد التقارير التي أفادت عن مصادرة مواد دينية في مطارات جدة والظهران أقل هذا العام من السابق، وكذلك التقارير عن مدهامات الشرطة الدينية تجمعات دينية في منطقة غرب الحجاز والمنطقة الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن احتفالات عامة وخاصة بمناسبة الأعياد الشيعية في القطيف كانت أكبر حجما من السنوات السابقة.

فعلى سبيل المثال، كان احتفال عاشوراء في كانون الثاني/يناير (في ذكرى استشهاد الإمام الحسين في الأيام العشرة الأولى من السنة الهجرية الجديدة) أكبر احتفال في التاريخ الحديث، وسمح بإجرائه في كل قرية في منطقة القطيف حيث تقيم أغلبية شيعية. وجرى تمثيل علني لمشهد مصرع الإمام الحسين بحضور أكثر من 10,000 شخص. وفي منطقة الإحساء المختلطة بين السنة والشيعية، كان الاحتفال بعاشوراء ممنوعا. وبدلا من ذلك قام قادة المنطقة بحملة للتبرع بالدم وسمحوا بإغلاق المتاجر احتفاء بالمناسبة.

وفي آذار/مارس، سمحت الحكومة باحتفالات جماعية في ذكرى الأربعين الشيعية (التي تقع في أربعين مصرع الإمام الحسين) في قرية في القطيف، لكنها منعت هذه الاحتفالات في الإحساء والدمام. إلا أن الحكومة حددت نطاق بعض المسيرات الدينية حتى في منطقة القطيف.

وفي منطقة الإحساء، أدت احتفالات بمناسبة عيد "القرقيعان" إلى مدهامات واعتقالات من جانب الشرطة. ويقع عيد القرقيعان عشية الخامس عشر من رمضان، وهو احتفال يجري في الشوارع حيث يسير الأطفال من منزل لآخر وهم يغنون ويجمعون الحلوى والمكسرات من أهل القرية. وفي 25 أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة التربية في الإحساء قرارا بمنع الاحتفال بعيد القرقيعان. واستشهد قرار الوزارة الذي منع الاحتفال بفتوى صدرت في سنة 1993 (من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) قالت إن هذا الاحتفال "بدعة لا أساس لها في الإسلام وكل بدعة ضلالة، وحذرت من هذا الاحتفال وأن إقامته لا تجوز في أي مكان، لا في المدارس ولا في المؤسسات ولا في أي مكان آخر." وفي 27 أيلول/سبتمبر، داهمت قوات الأمن حي الملك فهد في الإحساء، وأتلفت كل البياضات والزينات التي تحتفل بعيد القرقيعان. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل أحد سكان منطقة العكر في الإحساء بتهمة أنه كان قد احتفل بالعيد قبل شهرين بأن وزع حلوى على الأطفال. وأطلق سراح هذا الرجل بعد سبعة أيام من احتجازه.

وفي آب/أغسطس، حذر موقع الخطوط الجوية السعودية على الإنترنت من أن المواد الدينية غير الإسلامية التي يحضرها معهم زوار أجنبية سوف تتعرض للمصادرة. وبعد أن استفسرت الصحافة ومسؤولو حكومات أجنبية عن سياسة شركة الطيران هذه، تم إلغاء الحظر.

وتكررت خلال السنة حالات قام فيها أئمة من السنة، يتلقون مخصصات حكومية، باستخدام عبارات معادية لليهود والمسيحيين والشيعية في عظاتهم، بما في ذلك العظات التي أقيمت في الحرم في مكة وفي المسجد النبوي في المدينة. واشتكت هيئة حقوق الإنسان إلى الحكومة بخصوص هذه العظات. ويقال إن وزارة الشؤون الإسلامية اتخذت إجراءات تأديبية بالنسبة لبعض الأئمة وطردت آخرين.

وفي نيسان/أبريل، اعتقل ناشط شيعي بعد أن قام برعاية تجمع ديني شيعي في منزله. ثم أطلق سراحه بعد أن قضى أسبوعا واحدا من الحكم الصادر عليه بالسجن لمدة شهر. كما اعتقلت شرطة المباحث الداخلية في نيسان/أبريل أيضا عددا قليلا من المواطنين الشيعية لتنظيمهم احتفالات بمولد النبي.

وفي أيار/مايو، تم ترحيل مسيحي فلبيني بعد احتجازه 8 أشهر وضربه 60 جلدة. وكانت الشرطة قد اعتقلته في تشرين الأول/أكتوبر في جدة، واتهمته زورا بحيازة المخدرات. وأسقطت الشرطة هذه التهم في ما بعد واتهمته رسميا بالتبشير.

وفي أيار/مايو، تم اعتقال أحد المواطنين، ثم أطلق سراحه، ثم أعيد اعتقاله لأنه كان قد تحول إلى المسيحية. وزعم الرجل أن قوات الأمن قد عذبتة. ولم تتوفر أية معلومات عن تحديد موعد لمحاكمته بحلول نهاية العام.

وفي 23 حزيران/يونيو، أصدر الشيخ صالح الفوزان، أحد كبار أعضاء هيئة كبار العلماء، فتوى بدا أنها تصف "الليبراليين" بأنهم غير مسلمين، مما اعتبره كثيرون مبررا لارتكاب العنف ضد الليبراليين. ولم تنتج عن ذلك أية أعمال عنف؛ لكن الشيخ الفوزان قام في 26 حزيران/يونيو بتوضيح بيانه، مع أنه لم يتراجع عن الفتوى، ونفى أن يكون فيها أي تلميح بالعنف.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، داهمت الشرطة الدينية تجمعا لمجموعة دينية أحمديّة، وهي طائفة إسلامية. ويقال أن الشرطة الدينية احتجزت 49 عضواً من غير المواطنين، من بينهم أطفال. وفي كانون الثاني/يناير، تم اعتقال عمال أجنبيّين أحمديّين آخرين. وأفادت الحكومة أنها رحلت نحو 150 شخص، كلهم من غير المواطنين. وفي شباط/فبراير، اعتقل أحمديّين اثنين آخرين من غير المواطنين في الرياض، وجرى ترحيلهما. ولم تقدم الحكومة أي تفسير لهذه الاعتقالات أو عمليات الترحيل.

وبحلول نهاية العام، كان هادي المطيف، وهو من الشيعة الإسماعيلية السليمانية، لا يزال مسجوناً بتهمة "إهانة النبي محمد". وكان قد حكم على المطيف بالإعدام في محاكمته الأولى في سنة 1996. ويقال إن الحكم عليه قد تم تخفيفه إلى السجن المؤبد، وقد قضى المطيف 12 سنة في السجن على الأقل. وقد وضعته الحكومة في السجن الانفرادي منذ شهر كانون الثاني/يناير، رداً على محاولته الانتحار مرتين وقيام المنظمات غير الحكومية بالتبليغ عن ذلك ولم تسمح الحكومة رسمياً لرجال دين من غير المسلمين بالدخول إلى المملكة لغرض إقامة الشعائر الدينية، وذلك بالرغم من دخول البعض منهم برعاية جهات أخرى، ولم تقم الحكومة عموماً بتعطيل الشعائر الدينية إذا أقيمت بعيداً عن الأنظار، ونتجت عن هذه القيود صعوبات كبيرة بالنسبة لغالبية غير المسلمين إذا أرادوا البقاء على اتصال برجال دينهم وحضور الشعائر الخاصة بهذا الدين، ولكن ذلك لم يمنعهم من التجمع لممارسة دينهم. كان التبشير من قبل غير المسلمين، بما في ذلك توزيع مواد دينية غير إسلامية مثل الإنجيل، ممنوعاً في المملكة من الناحية القانونية. وقد عرض كل من ارتدى في العلن رموزاً دينية اعتبرت شركاً بالله، في إطار المذهب الحنبلي، نفسه لخطر الاصطدام مع الشرطة الدينية.

واستناداً إلى تفسير المذهب الحنبلي للشريعة الإسلامية، يجوز للقضاة إهمال شهادة غير المسلمين أو الذين لا يتبعون "العقيدة الصحيحة". وكان تعليم الدين الإسلامي إلزامياً في المدارس الحكومية على جميع المستويات. وبصرف النظر عن المذهب الإسلامي الذي تنتمي إليه أسرة الطالب، تلقى جميع الطلاب بالمدارس العامة تعليماً دينياً يتماشى مع تقاليد الإسلام السني المحافظ للمذهب الحنبلي. ولم تفرض على الطلاب الأجانب غير المسلمين في المدارس الخاصة دراسة مادة الإسلام.

كما وردت تقارير مفادها أن الشرطة الدينية ضغطت على الكفلاء وأرباب العمل للحصول على تعهدات شفهية من العاملين غير المسلمين بأنهم لن يشاركوا في شعائر دينية غير إسلامية سواء أقيمت علناً أو في أماكن خاصة.

أعمال الإساءة والتمييز المجتمعية

واصلت الحكومة تطبيق التفسير الوهابي للإسلام السني. وواجه المسلمون الشيعة تمييزاً سياسياً واقتصادياً وقانونياً واجتماعياً ودينياً عظيماً، تناقضت عنه الحكومة، بما في ذلك تقييد فرص العمل والدراسة، وتمثيلهم في المؤسسات الرسمية بنسبة أقل من نسبة عددهم بين السكان. كما كانت هناك قيود على ممارستهم لعقيدتهم، وعلى بنائهم أماكن عبادة ومراكز اجتماعية.

قُدّر عدد المسلمين المنتمين إلى الأقلية الشيعية بحوالي 8-10% من مجموع المواطنين، وكان أغلب الشيعة يعيشون في المنطقة الشرقية، مع أن عدداً كبيراً منهم كان يعيش في المنطقة الغربية وفي نجران في الجنوب الغربي من المملكة. وتعرض أعضاء هذه الطائفة إلى تمييز وافقت الدولة على مختلف أشكاله.

وعينت الحكومة عدداً أكبر من القضاة الشيعة في المحاكم الجعفرية في المنطقة الشرقية، وقاض واحد شيعي وآخر إسماعيلي في مجلس هيئة حقوق الإنسان. ومع أن الشيعة يشكلون نحو 40% من سكان المنطقة الشرقية، لا يوجد أي شيعي في منصب نائب أمير أو رئيس بلدية في المنطقة الشرقية، وهناك ثلاثة شيعة فقط من أصل 59 عضواً عينتهم الحكومة في المجالس البلدية.

لم تتوافر في المملكة أماكن عبادة لغير المسلمين. وعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من المسيحيين والهندوس والبوذيين وأقلية من اليهود المقيمين في البلاد، لم تكن هناك أية كنائس أو معابد عامة لهم. وظهرت تقارير تشير إلى وقائع عنف ومضايقات ضد مسيحيين بسبب التمييز الاجتماعي ضد العمال الأجانب إضافة إلى التمييز الديني ضدهم.

وفي 21 كانون الثاني/يناير، وصف العضو السابق في مجلس كبار العلماء، عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، الشيعة بأنهم "رافضون" وزعم أن الشيعة يعملون مع المسيحيين لقتل المسلمين السنة، خاصة في العراق. كما زعم أن الشيعة كذبة ومرتبدين وكفار، ودعا إلى طرد الشيعة من الدول المسلمة.

اشتترطت الحكومة على غير المواطنين حمل بطاقات الهوية النظامية الخاصة بالمقيمين (بطاقات الإقامة) التي تحتوي على إشارة إلى ديانة حاملها أي "مسلم" أو "غير مسلم". وأفادت تقارير أن بعض أفراد الشرطة الدينية ضغطوا على

الكفلاء وأرباب العمل بغية عدم تجديد هويات الإقامة لغير المسلمين الذين كانوا قد كفلوهم للعمل، وذلك إذا تبين أو إذا اشتبه في أن هؤلاء الأفراد قد تزعموا أو رعوا أو شاركوا في شعائر عبادة غير إسلامية أقيمت في أماكن خاصة

كما وردت تقارير بأن بعض العاملين المسلمين استهدفوا زملاءهم من العمال الأجانب غير المسلمين واتهموهم زورا بالتبشير، وهم يعلمون أن غير المسلمين سوف يتعرضون للتوبيخ وربما حتى للترحيل بسبب ذلك. كما وردت تقارير عن أن بعض الكفلاء امتنعوا عن دفع مرتبات العاملين أو تجديد إقاماتهم على أسس دينية

أن العداء للسامية ظهر في وسائل الإعلام في شكل تقديم صور نمطية لليهود (ADL) وأفادت رابطة مكافحة التشهير وللمرور اليهودية، ومقارنات بين تصرفات الحكومة الإسرائيلية والنازيين. وظهرت تعليقات معادية للسامية في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية التي تملكها الحكومة والقطاع الخاص

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) أعلنت الحكومة مشروعا سيستغرق عدة سنوات لتعديل الكتب المدرسية والمناهج ووسائل التدريس من أجل دعم فكرة التسامح وإزالة المواد التي تسيئ إلى الأديان الأخرى غير الإسلام. وأفادت الحكومة خلال العام أن التقدم في تنقيح الكتب المدرسية للقضاء على الإشارات التي تتميز بعدم التسامح والتمييز كان جاريا. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في هذا المجال، ظلت هناك عبارات تتم عن عدم التسامح تجاه جماعات دينية بحلول نهاية العام. وواصل المسؤولون الحكوميون والمدرسون والأئمة الذين تدفع الحكومة مخصصاتهم استخدام عبارات من هذا النوع. ومنع بعض المدرسين من التدريس لهذا السبب

للاطلاع على المزيد من المناقشات التفصيلية، انظر التقرير الدولي للحريات الدينية لعام 2007

حرية التنقل، والأشخاص المشردون داخليا، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية د.

لا يضمن النظام الأساسي أيًا من هذه الحقوق

وكانت حرية الحركة مفيدة. وقيدت الحكومة هذه الحقوق بالنسبة للنساء استناداً إلى تفسيرها للشريعة الإسلامية. ومنعت جميع النساء في البلاد من قيادة السيارات. ويجب على كل شخص يرغب في مغادرة البلاد الحصول على تأشيرة خروج تصدرها الحكومة. ويحتاج المواطنون الذكور الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة إلى إذن من ولي أمرهم للسفر خارج البلاد. ويجب على النساء الأجنبية المتزوجات من مواطنين، أو البنات القصر أو الراشديات غير المتزوجات لآباء سعوديين، الحصول على إذن خطي من قريب ذكر. ويجوز للنساء الحصول على بطاقات هوية مصورة خاصة بهن، لكن الحكومة اشترطت موافقة رجل قريب أو وصي لوصولهن عليها. ويحق للنساء اللواتي يحملن جوازات سفر سارية المفعول الحصول على بطاقات هوية بناء على جواز السفر الذي يحملنه؛ ولكن إذا كانت المرأة لا تملك جواز سفر، يجب أن يثبت رجل وصي عليها هويتها. واستمرت الحكومة خلال العام المنصرم في إصدار بطاقات هوية وطنية للنساء، وذلك على الرغم من الحملة الوطنية التي جرت في سنة 2006 ضد ذلك الإجراء من قبل بعض الإسلاميين المحافظين

كانت النساء الأجنبية المتزوجات من مواطنين سعوديين يحتجن إلى إذن من أزواجهن أو آبائهن كي يتمكن من السفر. وإذا رفض الزوج منح الإذن بسفر زوجته غير المواطنة، يمكنها إما أن تحصل على الطلاق من زوجها أو أن تمتنع عن السفر. وإذا حصلت على الطلاق، يمكن للحكومة أن تصدر لها تأشيرة خروج، ولكن من غير المحتمل أن تسمح لها بالعودة إلى البلاد بعد ذلك. ولا يجوز للنساء مغادرة البلاد من دون إذن قريب ذكر "محرم". وقد توضع أسماء الإناث والأطفال القصر، حتى الذين يحملون جنسيات مزدوجة، على "قائمة سوداء" من جانب الهيئات الحكومية أو أفراد الأسرة الراغبين في منعهم عن السفر. ولا يجوز للنساء استئجار شقة مفروشة بأسماهن، ولكن يجوز لهن استئجار شقق غير مفروشة. وتنطبق القيود على السفر على جميع أطفال الآباء السعوديين، إن كن إناثا مهما بلغت أعمارهن، وإن كانوا ذكورا راشدين (إلى أن يحصلوا على جواز سفر بعد أن يبلغوا 21 سنة). وفي الممارسة العملية كانت الإناث المقيمت في البلاد من جنسيات متنوعة يخضعن لقيود على السفر. وفي الحالات التي كان فيها نزاع على حضنة الأطفال بين المواطنين أو غير المواطنين المقيمين قانونيا، أتاح القانون لولي الأمر الذكر إمكانية منع زوجته وأطفاله القاصرين والراشدين من السفر خارج المملكة

سُمح في العادة للأجانب بالإقامة أو العمل في المملكة بموجب كفالة مواطن أو شركة تجارية. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء أنظمة جديدة تسهل زيارة رجال الأعمال الأجانب للبلاد. ووافق المجلس على السماح لرجال الأعمال الأجانب بالحصول على تأشيرة دخول متعددة الاستخدام مدتها 12 شهرا من دون دعوة من شركة محلية أو خطاب تعريف من الغرفة التجارية. وكانت أنظمة التأشيرات الجديدة هذه، وكذلك بدء العمل بطلبات الحصول على تأشيرة باستخدام الإنترنت، جزءا من جهود لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي وإزالة العقبات البيروقراطية أمام إنشاء المزيد من الشركات بين المستثمرين الأجانب والمحليين

طلبت الحكومة من المواطنين والمقيمين الأجانب أن يحملوا بطاقات الهوية، ولم تسمح للأجانب بتغيير أماكن عملهم إلا بعد موافقة الكفيل على ذلك.

واستمرت الحكومة خلال السنة المنصرمة بمنح الجنسية بموجب المادة التاسعة من قانون الجنسية، التي تسهّل منح الجنسية لبعض الأجانب وبعض هؤلاء الآلاف من المقيمين المولودين في المملكة الذين لا يحملون أية جنسية. ولم يكن بإمكان بعض العرب المقيمين من دون دولة (فئة الـ "يدون") الحصول على جوازات سفر، وكانت قدرتهم على السفر إلى الخارج محدودة.

يمنع النظام الأساسي أصحاب العمل من الاحتفاظ بجوازات سفر العاملين الأجانب؛ ولكن من الناحية العملية أفادت التقارير أن معظم الكفلاء احتفظوا بجوازات سفر العاملين الأجانب لديهم. ويجب أن يحصل العمال الأجانب على إذن من كفلائهم للسفر إلى الخارج. وإذا تورط الكفيل في خلاف تجاري أو عمالي مع عمال أجانب، يمكنه الطلب من السلطات منع موظفيه من مغادرة البلاد إلى أن يتم تسوية الخلاف. وفي بعض النزاعات المتعلقة بالعقود، استغل الكفلاء هذا الوضع للضغط على العاملين الأجانب إما لقبول حل النزاع لصالح الكفيل أو ترحيلهم.

واحتجزت الحكومة جوازات سفر جميع المشتبه فيهم وكذلك الشهود في القضايا الجنائية، كما علقت إصدار تأشيرات خروج لهم لحين التوصل إلى حل للقضية، ونتيجة لذلك، أجبر بعض الأجانب على البقاء في البلاد لفترات طويلة رغم إرادتهم.

ولم تستخدم الحكومة سياسة النفي القسري ولكنها كانت قد سحبت في وقت سابق الجنسية السعودية من بعض معارضي الحكومة الذين أقاموا في الخارج.

يمكن للمواطنين أن يهاجروا. وقد منعت الحكومة حمل الجنسية المزدوجة؛ لكن الأولاد الذين يحملون جنسية أخرى لكونهم ولدوا في الخارج يسمح لهم بمغادرة البلاد مستعملين جوازات سفر غير سعودية. ويسمح نظام الجنسية الذي صدر في 2005 لبعض المقيمين منذ زمن طويل وللبعض الأجانب الآخرين بالحصول على الجنسية السعودية.

وواصلت الحكومة منع سفر بعض الإصلاحيين. وقامت السلطات أحيانا بمصادرة جوازات سفر من يشتبه في أنهم معارضين كما صودرت جوازات سفر عائلاتهم. وعلاوة على ذلك سحبت الحكومة من بعض المواطنين حق السفر إلى خارج البلاد. وقامت الحكومة في عدة حالات بسحب الحق في السفر لأسباب سياسية من دون إبلاغ الشخص المعني أو منحه فرصة للتظلم من هذا الإجراء.

وحسب ما أفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قامت الحكومة بمصادرة بطاقات هوية بعض الكتاب الشيعة الناشطين وأشخاص آخرين معروفين في الحياة العامة لمدة وصلت إلى 15 عاما، كما حرّموا من أية وثيقة أخرى تثبت جنسيتهم، لأن هناك مزاعم تقول أنهم حصلوا على بطاقات الهوية الوطنية بشكل غير قانوني. وكان لدى أفراد من هذه المجموعة أوراق تثبت أنهم يعملون في وظائف حكومية منذ فترة طويلة جدا. ومنهم آخرون انتزعت منهم بطاقات الهوية. وبعد صدور أمر ملكي بالتحقق من البيانات وتصحيحها، قيل لهؤلاء الأشخاص أنه لم يتم التحقق من أصولهم القبلية.

حماية اللاجئين

لا ينص القانون على منح اللجوء أو وضع اللاجئ إلى أناس ينطبق عليهم التعريف الوارد في المعاهدة الدولية للأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951، وبروتوكول 1967 الملحق بها. لكن الحكومة أسست نظاما لتوفير الحماية للاجئين. ومن الناحية العملية زعمت الحكومة أنها وفرت حماية من الإعادة القسرية للذين يخشون من الاضطهاد في حالة عودتهم لبلادهم. وينص القانون الأساسي على أن "الدولة ستمنح اللجوء السياسي، إذا دعت إلى ذلك المصلحة العامة".

وفرت الحكومة حماية مؤقتة للأفراد غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لسنة 1967. وتعتمد الحكومة سياسة عدم منح صفة اللاجئين لأشخاص موجودين في البلاد بشكل غير قانوني، أو للذين ظلوا في البلاد بعد انتهاء تأشيرة الحج التي منحت لهم.

وتعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى في سبيل مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء.

ذكر المكتب الذي يمثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي أن الحكومة، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر، سمحت لـ 151 لاجئا عراقيا كانوا يقيمون في مخيم رفحا للاجئين بالإقامة في مناطق حضرية. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر، كان 83 لاجئا عراقيا يقيم داخل المخيم. وكان من بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم جمعية الهلال الأحمر السعودي ومنظمة الإغاثة الإسلامية العالمية. وقال ممثل من

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن المفوضية قامت منذ سنة 1991 بتسهيل إعادة توطين أكثر من 25,000 لاجئ عراقي.

ولم تعثر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين خلال العام المنصرم على أية أدلة تثبت وجود ممارسة الترحيل القسري. إلا انه كانت هناك تقارير قد وردت في أيلول/سبتمبر عن ترحيل صينيين مسلمين من جماعة الأويغور، زُعم أنهم كانوا يقيمون في منطقة جده بصفة غير مشروعة.

وتقول منظمة اللاجئين الدولية غير الحكومية، أن من ليس لهم جنسية (فئة بدون) لا يُمنحون جوازات سفر. كما لا تمنح الجنسية لأطفال المواطنين السعوديات اللواتي تزوجن من غير مواطنين. ويحمل الفلسطينيون، الذين يبلغ عددهم في البلاد نحو 287,000 شخص، صفة الإقامة القانونية فقط. ولا يحصل هؤلاء الأشخاص على مساعدات كما لا تعترف بهم الأمم المتحدة رسمياً كلاجئين.

احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم القسم 3

ينص النظام الأساسي على أن الحكومة مؤسسة على مبدأ الشورى (التشاور). ولكن من الناحية العملية، لم يكن للمواطنين الحق في تغيير حكومتهم. ويتطلب النظام الأساسي أن يعقد الملك وولي العهد مجالس مفتوحة، وهي اجتماعات مفتوحة الأبواب يعقدها الملك أو الأمير أو المسئول على الصعيد المحلي أو الوطني، حيث يحق من الناحية النظرية لأي مواطن أو مقيم أجنبي من الرجال، أن يعبر عن فكرة معينة أو يقدم مظلمة أو شكوى. كما ينص القانون الأساسي على أن جميع الأفراد لهم الحق في الاتصال مع السلطات الحكومية حول أية قضية. وقد فسرت الحكومة ذلك بأنه حق يفترض أن يمارس من خلال الوسائل التقليدية غير العلنية، أي ليس من خلال وسائل الإعلام.

وفي 23 أيلول/سبتمبر، رُفِعَ إلى الملك التماساً يحمل 1,100 توقيعاً، يطلب إلغاء الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارات. وقالت "هيومان رايتس ووتش" أن الجماعة التي وزعت الالتماس تلقت تحذيراً ضد القيام بتنظيم أية مظاهرات. ولم يكن قد صدر أي رد رسمي من الحكومة بحلول نهاية العام.

الانتخابات والمشاركة السياسية

بموجب نظام الحكم الملكي العائلي المبين في النظام الأساسي، يملك عدد محدود فقط من أفراد الأسرة المالكة صوتاً في اختيار الزعماء، أو تشكيل الحكومة، أو تغيير النظام السياسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006 أصدر الملك نظاماً جديداً ينظم مسألة خلافة الحكم ويعدل النظام الأساسي للحكم الصادر في سنة 1992، ويضع صيغة رسمية للعملية، وذلك عن طريق إنشاء "هيئة البيعة" التي سوف تختار الملك وولي عهده عند وفاة أي منهما أو عجزه عن القيام بمهامه. وتتكون هيئة البيعة من أبناء وأحفاد عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود. وتأتي هذه الهيئة توسيعاً لدور الأسرة الحاكمة في عملية الاختيار. وحكمت الحكومة في القضايا المدنية والدينية ضمن القيود التي يفرضها النظام الأساسي والشريعة الإسلامية والتقاليد وكذلك الحاجة إلى الاحتفاظ بإجماع في الرأي بين أفراد الأسرة المالكة والزعماء الدينيين.

ويعمل الملك كرئيس لمجلس الوزراء، ويعمل ولي عهده نائباً لرئيس مجلس الوزراء. ويعين الملك جميع الوزراء الآخرين الذين يعينون بدورهم وبموافقة مجلس الوزراء المسئولين التابعين لهم.

وكان من الجائز فقط للمواطنين غير العسكريين الرجال ممن بلغ عمرهم على الأقل 21 عاماً التصويت في انتخابات سنة 2005، وذلك لشغل 592 مقعداً في 178 مجلساً استشارياً محلياً (نصف إجمالي عدد المقاعد). ولم يسمح للنساء بالتصويت أو بترشيح أنفسهن في الانتخاب. ولم يكن هناك مراقبون مستقلون لهذه الانتخابات. وأشارت الإحصائيات غير الرسمية إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات قد بلغت 10 - 15% من الذين يحق لهم الاقتراع. وقد أكمل الملك تشكيل المجالس في كانون الأول (ديسمبر) 2005 بتعيين 592 رجل لشغل النصف الثاني من مقاعد المجالس.

أنشأ النظام الأساسي لسنة 1992 أيضاً مجلس الشورى الذي يراجع التشريعات المقترحة من الوزارات ويصوت عليها ويقدم توصيات بشأن هذه التشريعات إلى الملك. يتكون مجلس الشورى من 150 عضواً من الرجال الذين تم تعيينهم في سنة 2005 لمدة أربع سنوات، وتنتق عنه 11 لجنة. وقد منح المجلس سلطة المبادرة بسن تشريعاته، التي يقوم بإرسالها إلى الملك للحصول على موافقته. وقام المجلس في سنة 2006 بتعيين ست نساء كمستشارات بدوام جزئي لتقديم المشورة في المسائل المتعلقة بشؤون المرأة والأسرة. وقبلت الحكومة عموماً التعديلات المقترحة من المجلس. كما عقد المجلس جلسات استماع مع مسئولو الحكومة لمراجعة أداء وزاراتهم؛ ويجب على جميع وزراء الحكومة الامتثال لطلب عقد جلسة استماع. ونقل التلفزيون بعض هذه الجلسات، وليس كلها، وذلك بعد حدوثها. ولمجلس الشورى سلطة طلب الوثائق من الوزارات. ويملك المجلس سلطة غير مباشرة ومحدودة في شؤون الميزانية، حيث يجب أن يوافق المجلس على أولويات النفقات للوزارات المختلفة. وقد عرقل المجلس فعليا فرض ضرائب جديدة.

تمثل هيئة كبار العلماء مؤسسة استشارية أخرى للملك وللمجلس الوزراء. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة السياسات العامة للحكومة لمطابقتها مع الشريعة، وتشكل الهيئة مصدرا مهما للشرعية الدينية، واستجابت الحكومة لآراء الهيئة عند إصدارها للتشريعات ورسم السياسة عموما.

كان الاتصال بين المواطنين والحكومة يتخذ، تقليدياً، طابع الزبون وصاحب العمل ومن خلال جماعات النسب والمصاهرة، كالعائلات والعائلات والتسلسل الإداري الهرمي. وكان بالإمكان مخاطبة الوزراء وأمرء المناطق ومناقشتهم في المجالس التي كانت تعقد أسبوعياً.

وقدمت عدة جماعات، بما فيها مجموعات من النساء والشبيبة، التماسات تدعو إلى الإصلاح السياسي وذلك خلال العام ومنذ عام 1992. وكانت الحركة الإسلامية للإصلاح في الجزيرة العربية، ومركزها لندن، تزعم منذ إنشائها في سنة 1996 أنها تؤيد الإطاحة بالأسرة الحاكمة بالوسائل السلمية. وكان رئيس الحركة والمذيع الرئيسي في محطة "الإصلاح" التلفزيونية الفضائية، وهو سعد الفقيه، من مؤيدي الإرهاب وكان يقدم دعماً مالياً ومادياً إلى تنظيم القاعدة وإلى أسامة بن لادن. وكان قد سبق لكل من الحركة الإسلامية للإصلاح ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وهي جماعة متطرفة مقرها في لندن، المناداة بالإطاحة بنظام الحكم الملكي بالقوة. وانتقدت الحركة ولجنة الدفاع معاً الحكومة باستخدام الإنترنت ومحطات الإذاعة الفضائية. وواصلت الحركة الإسلامية للإصلاح خلال العام دعوتها إلى الإطاحة بالحكومة، وناشدت بعقد تجمعات في مساحد مختلفة في أرجاء البلاد، مستخدمة موقعها على الإنترنت وبثها الإذاعي والتلفزيوني الفضائي.

وفي آب/ أغسطس 2006، أعلن عن تشكيل جماعة مقرها باريس تدعى جبهة المعارضة السعودية الديمقراطية، ودعت الجماعة إلى الإطاحة بالحكم الملكي بأسلوب سلمي. وأكدت الجماعة على "رغبتها في الديمقراطية" وفي تعزيز الحريات في المجتمع. وقالت الجماعة إنها سوف تنسق نشاطاتها مع جهات أخرى معارضة للحكومة، وأبرزها الحركة الإسلامية للإصلاح. ويقود جبهة المعارضة السعودية الأمير طلال بن محمد الرشيد، الذي كان قد تم نفيه منذ سنة 1980. والأمير طلال هو نجل آخر حاكم لإمارة آل رشيد، التي استولى عليها آل سعود في بداية القرن العشرين. وظلت جبهة المعارضة ساكنة خلال العام، باستثناء نشر مقالات تنتقد الحكومة والمؤسسة الدينية على موقعها على الإنترنت.

لم توجد بين أعضاء مجلس الوزراء أية امرأة ولا أي شخص من الأقليات الدينية. وكان هناك أربعة أعضاء على الأقل من الشيعة في مجلس الشورى الذي يضم 150 عضواً.

الفساد والشفافية في الحكومة

أبرزت المؤشرات العالمية لإدارة الحكم التي يعتمد عليها البنك الدولي وجود مشكلة فساد في البلاد، وكان هناك انطباع واسع بين السكان بأن هناك فساد في صفوف بعض أفراد الأسرة المالكة وكذلك في الجهاز التنفيذي للحكومة. وكان لغياب الشفافية في حسابات الحكومة وفي عملية اتخاذ القرار أثر في تشجيع انتشار هذا الانطباع. ولا توجد قوانين توفر إمكانية للعموم للاطلاع على معلومات حكومية. ولم تتوفر للعموم في البلاد معلومات بخصوص حالات معينة أو ادعاءات خاصة بالفساد أو إجراءات الحكومة ضد الفساد. لكن المزاعم بهذا الشأن، كتلك المحيطة بصفقة الأسلحة مع شركة بريتش إيربوسيس- مشروع اليمامة، كانت معروفة للذين يملكون إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام الأجنبية.

وفي 19 شباط/فبراير، أقر مجلس الوزراء إستراتيجية وطنية، تتضمن إنشاء سلطة وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، بإشراف مباشر من الملك. وتمثلت الأهداف الرئيسية للإستراتيجية في استئصال الفساد، والنهوض بالمساءلة، وخلق الوظائف، وزيادة الرواتب. وعزى كثيرون الفضل إلى الملك في تقليص الفساد في بعض الصناعات. وأصبح منح العقود الحكومية الكبرى أكثر شفافية. وأفاد متعاقدون في مجال الدفاع عن حدوث تغيير في إجراءات المناقصات في السنوات الخمسة الأخيرة، وتوجد الآن عملية مناقصات مفتوحة للحصول على عقود الدفاع.

موقف الحكومة من قيام هيئات دولية وغير حكومية بالتحقيق فيما يدعى وقوعه من انتهاكات القسم 4 لحقوق الإنسان

اعتبرت الحكومة تفسيرها للشريعة الإسلامية هو المرجع الضروري الوحيد لحماية حقوق الإنسان. وتقوم وزارة الداخلية بإصدار التراخيص للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجمعيات المهنية والهيئات الخيرية والمنظمات الاجتماعية، كما تقوم الحكومة بمراقبة امثال هذه الجمعيات والمنظمات للقوانين والأنظمة. وكانت المنظمات المحليتان المرخصتان المعنيتان بحقوق الإنسان، وهما هيئة حقوق الإنسان التابعة للحكومة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تعملان في نطاق مقيد، كما كانتا تعتمدان على الدعم الحكومي. أما المنظمة الوحيدة غير المرخصة المعنية بحقوق الإنسان، وهي جمعية حقوق الإنسان أولاً، فظلت تعمل من دون صفة قانونية رسمية. وحسب منظمة "هيومان رايتس ووتش"، قدمت مجموعة من المواطنين في 11 أيلول/سبتمبر طلباً ثانياً، بعد الطلب الأول الذي قدمته في سنة 2003، إلى وزير الشؤون الاجتماعية لتسجيل "اللجنة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان". ولم يكن قد صدر رد بحلول نهاية العام.

واصلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي كانت قد أنشئت أصلاً بهبة من الملك فهد، تلقي طلبات للإعانة وشكاوى عن الحكومة. وتلقت الجمعية، منذ تأسيسها في آذار (مارس) 2004، نحو 8,568 شكوى. معظم أعضاء الجمعية من الأكاديميين، وإثنان من أعضائها السابقين هما الآن أعضاء في مجلس الوزراء (الشؤون الاجتماعية والتعليم). وكان هناك 10 نساء من بين أعضاء الجمعية البالغ عددهم 41 عضواً. وقد أسست الجمعية الوطنية مكاتباً في كل من جدة والدمام والرياض وجازان. وحاولت الجمعية الوطنية حل القضايا عن طريق العمل مع الجهات الحكومية. وأفادت الجمعية أن المسؤولين الحكوميين تعاونوا مع طلباتها للحصول على معلومات ولاتخاذ إجراءات لحل الشكاوى. ووفقاً لمقال نشر في الصحافة العربية في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، كان مجرد وجود قسم نسائي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - وعدم وجود قسم كهذا في هيئة حقوق الإنسان - سبباً لتلقي الجمعية الوطنية عدداً أكبر من القضايا المتعلقة بالعنف المنزلي مقارنة مع هيئة حقوق الإنسان. فقد تلقت هيئة حقوق الإنسان، على سبيل المثال، في السنتين السابقتين ما بين 10-15 قضية فقط من هذا النوع، حسب ما أفاده تركي السديري، رئيس هيئة حقوق الإنسان

التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالأشخاص القسم 5

يمنع القانون التمييز على أساس العرق ولكن لا يمنعه على أساس الجنسية. وقد وقعت حالات من التمييز العنصري. وهناك تمييز منتظم وقانوني على أساس النوع الاجتماعي (نوع الجنس). وتعاونت الحكومة مع منظمات خاصة لتوفير خدمات للمعوقين؛ ولكن لا توجد تشريعات تفرض توفير القدرة للمعوقين للوصول إلى الخدمات العامة. واستمرت الأقلية الشيعية تعاني من التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي

المرأة

تحظر الشريعة الإسلامية إساءة المعاملة والعنف ضد كل الأشخاص الأبرياء ومن ضمنهم النساء. لكن العنف المنزلي والتمييز على أساس النوع والقيود الصارمة على حرية حركة النساء ظلت مشاكل خطيرة

وتجرّم الشريعة الاغتصاب، الذي يعاقب عليه بالإعدام، مع أن هذه العقوبة لم تمتد لكي تشمل الاغتصاب الذي يرتكبه الزوج. ولا تتوفر إحصاءات عن حوادث الاغتصاب وأحكام الإدانة فيها. وكان من الصعب توثيق حوادث الاغتصاب، نظراً للوصمة الاجتماعية التي تلحق بالضحايا؛ لكن اغتصاب النساء والأولاد والعنف المنزلي ضد النساء ظلت كلها مشاكل خطيرة. ولم يتم التبليغ عن معظم حوادث الاغتصاب، لأن الضحايا يواجهن انتقاماً اجتماعياً قاسياً، وكثيراً ما يعتبرن غير صالحات للزواج، بل قد يلحق بهن العقاب نتيجة تعرضهن للاغتصاب

وفي القطيف، كان الحكم بالجلد على امرأة وقعت ضحية الاغتصاب مثالا على التمييز وعلى قبول المجتمع بإساءة معاملة النساء. ولا توجد قوانين تمنع صراحة ارتكاب العنف المنزلي. وقالت وزارة الشؤون الاجتماعية أنه تم التبليغ عن أكثر من 550 حالة من العنف المنزلي خلال العام. وأحصى مستشفى الرياض المركزي 102 حالة إساءة معاملة للنساء من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت صحيفة المدينة عن وجود تقارير بوقوع 325 قضية عنف منزلي ضد النساء في منطقة مكة في السنتين الماضيتين. وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن النساء يقين يعانين من إساءة المعاملة على يد أزواجهن وأبائهن وإخوتهن من دون التبليغ عن ذلك. وكان المجتمع يتغاضى بصورة واسعة عن العنف ضد النساء، ونادراً ما جرت مقاضاة مرتكبي الإساءة، ونادراً ما جرى التحقيق في شكاوى الهجوم العنيف ضد النساء أو اغتصابهن أو قتلهن، أو انتحارهن. كما أن النساء اللواتي بلغن عن تعرضهن للاغتصاب واجهن عقوبة السجن واتهامات بارتكاب الزنا

وفي 11 تموز/يوليو، وردا على عدم توفر خدمات لضحايا العنف المنزلي، أصدر الملك أمراً ملكياً بإنشاء البرنامج الوطني لسلامة العائلة، برعاية مدينة الملك عبد العزيز الطبية للحرس الوطني، ويتضمن حملة وطنية لمكافحة العنف الأسري، واستبياناً اجتماعياً للتعرف على حقيقة العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال. وأشارت تقارير وسائل الإعلام إلى عدم فعالية برامج وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة العنف المنزلي، بما في ذلك توفير الملاجئ، بسبب نقص الموظفين المؤهلين وعدم فعالية آليات تضمن الحماية. كما أطلق مستشفى الحرس الوطني خطاً ساخناً مجاناً لتلقي شكاوى العنف المنزلي

وعلاوة على ذلك، ذكرت مطبوعات إعلامية محلية في منطقة مكة في تشرين الثاني/أكتوبر 2006 أنه على الرغم من موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على إنشاء "الدائرة العامة للحماية الاجتماعية"، ظل ضحايا إساءة المعاملة يشكون من "عدم الكفاءة ومن عدم توفر" موظفين مؤهلين

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نقلت الصحيفة الوطنية عكاظ خبر حادثة تعرضت فيها امرأتان في الطائف لضرب وحشي من زوجيهما؛ ودعا المقال إلى إنشاء فرع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف

وكان العنف وإساءة المعاملة الجنسية ضد خدم المنازل الأجانب ظاهرة شائعة. لكن الصحف أفادت عن وقوع أقل من 20 حادثة خلال العام الماضي. وطلبت نحو 500 عاملة منزلية اللجوء إلى سفاراتهن، ولم تكن كل تلك الحالات بسبب إساءة المعاملة الجنسية. وتلقت السفارات الأجنبية تقارير كثيرة تفيد أن أرباب العمل أساءوا معاملة النساء الأجنبية العاملات كخادمت المنازل. ووفرت بعض سفارات الدول التي يعمل الكثير من رعاياها كخدم المنازل بيوتاً آمنة يمكن أن يلجأ لها مواطنوها هرباً من ظروف العمل التي قد تشمل الحبس الإجباري والحرمان من الطعام وعدم دفع الرواتب والضرب والعنف الجسدي والاعتصاب. وكثيراً ما كانت ربوات العمل النساء هن اللواتي يتهمن بارتكاب كثير من أعمال الإساءة، مثل الحبس الإجباري والحرمان من الطعام وعدم دفع الرواتب وضرب خادمت المنازل.

وزعمت خادمة منزلية إندونيسية أن ابن مخدومها البالغ من العمر 17 سنة اغتصبها، وأنها حملت منه. وهربت بعد أسابيع إلى السفارة الإندونيسية، التي ساعدتها على إقامة دعوى. واحتجزت السلطات المتهم عدة أيام لأغراض استجوابه، ثم أطلقت سراحه وأغلقت القضية. وقد أنجبت المرأة طفلها منذ ذلك الحين، وطلبت إجراء اختبار للحامض النووي لإثبات أبوة الطفل، من أجل دعم قضيتها ضد من تزعم أنه هاجمها.

وفي آب/أغسطس توفيت خادمتان إندونيسيتان وأصيبت اثنتان بجراح بالغة بعد أن ضربهن من يكفلهن بالحباب وأسلاك الكهرباء والأصفاذ والعصي والأقدام. واحتجزت السلطات المرأتين الناجيتين بعد خروجهما من المستشفى، وذلك بتهمة السحر، ثم أطلق سراحهما في تشرين الأول/أكتوبر وعُهد بهما إلى كفالة السفارة الإندونيسية. وظل الأشخاص الذين هاجموهن محتجزين لدى الشرطة قيد التحقيق.

يحظر القانون ممارسة الدعارة. غير أن التقارير أفادت بقيام بعض النساء (والرجال)، وخصوصاً الأجنبيات والأجانب، بممارسة الدعارة. ولم يعرف مدى انتشار هذه الظاهرة. ووقع اتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري.

وكان القانون والعرف يميزان ضد المرأة. ولم يكن هناك أي نساء في مجلس الشورى. ولكن تم تعيين نساء ليقدمن المشورة إلى مجلس الشورى. وعلى الرغم من ذلك ظلت النساء - خاصة في القرى والمناطق الريفية - تواجه التمييز، وبقين لا يعرفن عن حقوقهن بموجب الشريعة. ومع أن من حقهن حيازة الأملاك وتلقي الدعم المالي من الأزواج أو الأقارب الذكور، إلا أن النساء يملكن قدراً قليلاً من الحقوق السياسية والاجتماعية، ولم يعاملن كأعضاء متساوين في المجتمع. ويموجب تفسير المؤسسة الدينية للشريعة الإسلامية، منعت النساء المسلمات من الزواج من غير المسلمين، ولكن سمح للرجال المسلمين الزواج من مسيحيات ويهوديات.

ولم تكن هناك جماعات لحقوق الإنسان معترف بها وتركز تحديداً على حقوق المرأة. وتأسست خلال العام "رابطة حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها في المملكة العربية السعودية". ووزعت المجموعة التماسات بواسطة البريد الإلكتروني وعلى مواقع الإنترنت تطلب منح النساء حق قيادة السيارات. كما عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدة مسائل تتعلق بحقوق المرأة.

وكانت حقوق النساء مقيدة من حيث استخدام المرافق العامة في حالة تواجد الرجال في نفس الأماكن، وكان عليهن الجلوس في أقسام مخصصة لهن. وخاطرت النساء بالتعرض للاعتقال من قبل أفراد الشرطة الدينية إذا استخدمن سيارة يقودها رجل غير موظف لدى العائلة أو رجل من غير المحارم.

يجب على كل امرأة، بما في ذلك غير المواطنات المتزوجات من مواطنين والأطفال، الحصول على إذن من مواطن ذكر للحصول على تأشيرة خروج للسفر.

ويجب على كل امرأة أن ترتدي العباءة في الأماكن العامة (وهي رداء أسود يغطي جسمها بالكامل)، وأن تغطي كذلك رأسها وشعرها. وعلى وجه العموم كان أفراد الشرطة الدينية يطلبون من النساء المسلمات أن يقمن بتغطية وجوههن، كما توقعوا من النساء غير المسلمات من دول أخرى من آسيا وإفريقيا أن يلتزمن بالأعراف المحلية الخاصة بالملبس بشكل أكثر شمولية من النساء الغربيات غير المسلمات.

وتعرضت النساء كذلك إلى تمييز بموجب تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية الذي يقضي بأن البنات يرثن نصف ما يرثه أخوتهن الذكور. وفي حين تقضي الشريعة أنه يمكن للنساء التملك والتصرف بأموالهن بصورة مستقلة، ظلت ممارستهن الفعلية لهذه الحقوق مقيدة في كثير من الأحيان، وذلك بسبب عوائق قانونية واجتماعية مختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالتوظيف وحرية التنقل. وفي المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين.

وقد ميز قانون الطلاق أيضاً ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، كان يتعين على النساء أن يظهن أسساً قانونية معينة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فمن حقهم طلاق النساء دون بيان أي سبب. ويفعلهم هذا، يتوجب على الرجال دفع مبلغ فوري تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، وهو ما يمثل دفعه نفقة للزوجة لمرة واحدة. واستحقت النساء اللواتي أظهرن أسباباً قانونية لطلب الطلاق تلك النفقة أيضاً. وزعمت بعض النساء أن أزواجهن رفضوا توقيع أوراق الطلاق النهائية، مما ترك

المرأة في وضع معلق، غير قادرة على السفر أو الحصول على ترخيص لممارسة الأعمال التجارية أو الدوام في جامعة أو كلية، أو الحصول على رعاية صحية في مستشفى. ومن حق المرأة المسلمة في حالة الطلاق أو وفاة الزوج الاحتفاظ بالأطفال حتى بلوغهم سناً معينة: 7 سنوات للأولاد و 9 سنوات للبنات. وكانت تُمنح حضانة الأطفال بعد تجاوزهم هذه الأعمار إلى الزوج المطلق أو إلى أهل الزوج المتوفى. وواصل أزواج العديد من النساء الأجنبية المطلقات منعهن من زيارة أطفالهن بعد الطلاق.

وكان يتاح للنساء الحصول على تعليم مجاني لكنه منفصل عن الرجال حتى المستوى الجامعي. وقد شكلت الفتيات أكثر من 58% من العدد الإجمالي لطلاب الجامعات في البلاد، ولكن لم يكن بإمكانهن دراسة الهندسة المعمارية والمدنية أو أي تدريب مهني مثل ميكانيكا السيارات. ونالت النساء نحو 5 - 7% من المنح الحكومية المخصصة للدراسة في الخارج. ويمكن للرجال الدراسة خارج المملكة؛ أما النساء فيشترط القانون أن يرافقهن الزوج أو محرم ذكر، أو أن تقدم الأسرة موافقة خطية حتى يتمكن من ذلك. ودفعت الحكومة تكاليف قيام محرم ذكر (وفي بعض الأحيان ودية أمر أنثى أكبر سناً) بمرافقة الطالبات السعوديات الحاصلات على منح دراسية.

وكانت غالبية فرص عمل النساء في حقول التعليم والرعاية الصحية. وازدادت خلال العام مشاركة النساء في مهن التعليم والتدريب وتوفير الرعاية. وعلى الرغم من تقييد فرص التعليم في الكثير من المجالات المهنية استطاعت بعض المواطنات القيام بالدراسة في الخارج ومن ثم العودة إلى الوطن ليعملن في مهن كالهندسة المعمارية والصحافة. وقد عملت العديد من النساء الأجنبية كخادمت في المنازل وكممرضات.

وقد تعرضت النساء اللواتي رغبن في العمل في حقول غير تقليدية إلى التمييز، إذ لا يجوز للنساء أن يعملن في المناطق الريفية إذا لم يرافقهن محرم ذكر يبلغ سن الرشد يسكن معهن ويوافق على تحمل مسؤوليتهن. وكانت معظم أماكن العمل التي تواجدت فيها نساء هي أماكن يتم فيها فصل الذكور عن الإناث. وكثيراً ما كان يسمح للمرأة الاتصال بالرجل المشرف أو الرجل العميل فقط بواسطة الاجتماع بالفيديو أو الهاتف أو جهاز الفاكس. ومع ذلك اختلفت درجة العزل حسب المنطقة، ووجدت أقصى قيود العزل في المنطقة الوسطى في حين كانت هناك بعض المرونة في التطبيق في المنطقتين الشرقية والغربية. وعلى الرغم من فصل أماكن عمل النساء عن الرجال إلا أن القانون يسمح للنساء بالحصول على رخص عمل في المجالات التي تتطلب منهن الإشراف على عاملين أجانب أو التعامل مع عملاء ذكور أو الاتصال بشكل منتظم بمسؤولين حكوميين.

وعلى الرغم من عدم وجود قانون يحظر على النساء الحصول على رخص لتأسيس المشاريع التجارية إلا أنهن يواجهن عراقيل كثيرة. ورفضت طلباتهن للحصول على رخص في معظم المجالات لأنه لم يكن هناك أقسام خاصة بالنساء في الوزارات المعنية لمراقبة تلك الأعمال. ومع أن وزارة التجارة ألغت الشرط الذي كان يتطلب وجود ممثل ذكر للمرأة يرافقها كلما أجرت معاملات تجارية مع الحكومة، إلا أن التقارير تفيد أن كثيراً من الهيئات الحكومية ما زالت تصر على هذا الشرط.

وقد عمل الرجال والنساء جنباً إلى جنب في المستشفيات وصناعة الطاقة، وأشرفت النساء في بعض الأحيان على أعمال الموظفين من الرجال. ووسع نظام العمل الجديد الذي أقر في 2005 حق النساء في الحصول على إجازة الوضع كما أُلزم أرباب العمل بتوفير رعاية للأطفال إذا بلغ عدد العاملات لديهم خمسين موظفة أو أكثر.

الأطفال

منحت الحكومة لكل أطفال المواطنين التعليم والرعاية الصحية المجانية، وتم عادة فصل الأطفال الذكور عن الإناث في المدارس ابتداءً من سن السابعة؛ إلا أن المدارس في بعض المناطق كانت مختلطة حتى الصف الرابع أو سن الـ 10 أو الـ 11.

وكانت إساءة معاملة الأطفال مشكلة رغم أنه كان من الصعب قياس مدى انتشارها، نظراً لأن الحكومة لا تحتفظ بإحصائيات وطنية عن إساءة معاملة الأطفال. ومع أن ثقافة البلاد بوجه عام تسبغ قيمة كبيرة على الأطفال، غير أن دراسات أجراها الأطباء أظهرت أن إساءة المعاملة الشديدة وإهمال الأطفال يبدو أن أوسع انتشاراً مما سبق الإبلاغ عنه.

وتدير ثلاث منظمات غير حكومية على الأقل، إحداها في الرياض وثانية في القصيم وثالثة في جدة، ملاجئ للنساء والأطفال. وأفادت تقارير صحفية أنه تم خلال العام السابقين الإبلاغ عن 186 حالة عنف منزلي على الأقل ضد الأطفال دون 15 سنة في منطقة مكة الكبرى.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، صرح رئيس هيئة حقوق الإنسان علناً أن بعض الأطفال الأجانب، الذين تم إحضارهم إلى البلاد أثناء موسم الحج، قد تعرضوا للاستغلال في أعمال البغاء.

(الاتجار بالأشخاص) (بالبشر)

لا يحظر القانون جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، لكنه يعاقب على العمل بالإكراه بموجب البنود 229-242 من نظام العمل. ونظرا لطول المدة التي يستغرقها حل القضايا الجنائية، فكثيرا ما تمت تسوية القضايا التي تنطوي على اتجار خارج المحاكم، باستخدام الوساطة والتسويات. ونشرت وسائل الإعلام أخبارا عن مقاضاة جنائية لأرباب العمل الذين أساءوا معاملة العاملين لديهم. وصدرت لوائح لتنفيذ نظام العمل، لكن خدم المنازل ظلوا من دون حماية

يقصد المملكة العربية السعودية عمالا قادمين من لبنان والأردن ومصر وبنغلاديش والهند وإندونيسيا ونيبال وباكستان وفيتنام وكينيا وإثيوبيا والفلبين وسيريلانكا. وتعرض بعض العمال الأجانب إلى أوضاع تشكل عبودية غير طوعية، بما في ذلك عدم دفع الرواتب، والإكراه على العمل تحت ذريعة الوفاء بالديون، واحتجاز جوازات السفر، وقيود أخرى على الحركة والتنقل، والتخويف الجسدي والنفسي. وكان خدم المنازل معرضين بشكل خاص لسوء المعاملة. كما جرى الاتجار بنساء من اليمن والمغرب وباكستان ونيجيريا وإثيوبيا وطاجيكستان وإحضرهن إلى البلاد بغرض الاستغلال الجنسي والتجاري. وأفادت تقارير عن اختطاف نساء أخريات وإرغامهن على العمل في الدعارة بعد هروبهن من أرباب عمل كانوا يسيئون معاملتهن. وعلاوة على ذلك، كانت المملكة العربية السعودية بلدا جاذبة لأطفال من النيجر واليمن وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان، بغرض العبودية غير الطوعية كمتسولين وباعة متجولين في الشوارع. ووفرت كثير من السفارات الكبرى (مأوي غير رسمية) (غير مرخصة)

وفي تموز/يوليو، كانت سفارات الفلبين وإندونيسيا وسيريلانكا تؤوي نحو 500 من خدم المنازل الذين تعرضوا لإساءة المعاملة. لكن العدد انخفض في أيلول/سبتمبر من 500 إلى 200 عامل وعاملة

ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية ضحايا الاتجار القيام بحملة للتوعية وتعزيز التعاون مع دول المنشأ مثل اليمن، ومع منظمات غير حكومية مثل اليونيسيف. إلا أن المشكلة ظلت مع ذلك كبيرة. ووردت تقارير بأن عدم توفر إجراءات للتعرف على هوية الضحايا في مراكز الترحيل وفي مراكز الشرطة قد أدى إلى اعتقال وترحيل كثير من ضحايا الاتجار بدلا من توفير خدمات الحماية الهامة التي يحتاجون إليها. وجرت حماية بعض الضحايا في أحد الملاجئ الثلاثة التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض والدمام و جدة. لكن ضحايا آخرين كانوا يخشون الاعتقال أو الترحيل بسبب وضعهم القانوني كهاربين من الكفيل (مما يضعهم من الناحية الفنية في وضع قانوني غير مشروع) أو كغايا؛ ولذلك، كان معظم الضحايا يفرون مباشرة إلى سفاراتهم انتظارا لإعادتهم إلى الوطن بدلا من الاتصال بالحكومة. وساعدت الحكومة بعض ضحايا الاتجار من بين خدم المنازل بتوفير المأوى، وإمكانية حصولهم على خدمات قانونية وطنية، ومنحهم وضع إقامة مؤقتة، يشمل الإعفاء المؤقت من الترحيل. ولم توفر الحكومة معلومات عما إذا كانت خدمات الحماية تقدم لضحايا الاستغلال الجنسي والتجاري

وفي 12 نيسان/أبريل، أفادت سفارة إندونيسيا أن نحو 400 امرأة قد طلبن اللجوء والحماية من أرباب عملهن. ووفرت السفارة مأوى لـ 284 امرأة، ونقلت 100 امرأة أخرى إلى مقر السفارة

وكان يتم علاج ضحايا الاتجار في مستشفيات حكومية. وكثيرا ما كان أرباب العمل يحتجزون بشكل غير قانوني جوازات سفر العمال الأجانب، بمن فيهم خدم المنازل، مما أدى أحيانا إلى أوضاع العمل القسري. وقام معظم الضحايا بتسوية قضاياهم خارج المحاكم، بسبب طول المدة التي يتطلبها الحصول على حكم، وبسبب التصور الشائع عن وجود تحيز لصالح المواطنين في النظام القضائي السعودي

ولم ترد أية تقارير عن تورط الحكومة أو الشرطة في عمليات اتجار خلال العام المنصرم

وقامت الحكومة بتوزيع نشرة توضح حقوق العاملين الأجانب وواجباتهم، كما تتضمن معلومات للاتصال لطلب العون والمساعدة. وتم توزيع هذه النشرة على السفارات الأجنبية، وتتوفر نسخ منها في منافذ الدخول إلى البلد

المعوقون

لا يوجد قانون يفرض تأمين وسائل عامة تساعد في تسهيل حركة المعوقين، مع ذلك تتضمن الأبنية التجارية الحديثة وكذلك بعض المباني الحكومية الحديثة هذه الوسائل. وقد أدى توفير الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الحكومة إلى زيادة تعميم مشاركة المعوقين في المجتمع. ينص القانون على تخصيص وظائف للأشخاص المعوقين. وتعاونت الحكومة مع المؤسسات الخيرية الخاصة في مجال التعليم والتوظيف وتقديم غير ذلك من الخدمات للمعوقين

وقد ذكر أن هناك شبكات إجرامية أجنبية قامت باستقدام أطفال معوقين إلى البلاد لغرض ممارسة التسول القسري. وأفادت وزارة الشؤون الاجتماعية عن وجود العديد من المراكز الممولة حكوميا للمعوقين، من ضمنها منظمات تعنى ورغم ذلك استمرت ظاهرة اختفاء (Autism) ومن التوحد (Down Syndrome) بالأطفال الذين يعانون من متلازمة داون

المعوقين عن أنظار المجتمع. وقد قام رجال الشرطة بوجه عام بنقل الأشخاص المتخلفين عقلياً الذين كان يُعثر عليهم يتسكعون بمفردهم في الأماكن العامة وأعادوهم إلى عائلاتهم أو إلى مستشفى.

الأقليات الوطنية، والعرقية والإثنية

رغم أن التمييز العرقي مخالف للقانون، فقد كان هناك تحيز مجتمعي كبير بسبب الخلفية الإثنية أو الأصل القومي. وتعرض العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا لأشكال مختلفة من التمييز الرسمي وغير الرسمي، كما واجهوا صعوبات جمة في الحصول على إنصاف في تظلماتهم. فعلى سبيل المثال، راعت بعض الاتفاقات الثنائية الأجر والمزايا وظروف العمل. ونتيجة لذلك، فإن مستويات الأجور للعمل ذاته أو لعمل مماثل أو لنفس الخدمات المهنية أو لخدمات مشابهة لها، كانت تحددها الجنسية، بحيث كان المقيمان الأجنبيان اللذان يحملان نفس المؤهلات والخبرة ويؤديان نفس الواجبات الوظيفية يحصلان على أجرين مختلفين، حسب جنسية كل منهما.

وأفادت وسائل الإعلام طيلة السنة الماضية عن أزواج أرغمهم أقرباؤهم على الطلاق لعدم تكافؤ النسب، أي من أسرة لا تنتمي إلى قبيلة، أو تنتمي إلى قبيلة أقل منزلة. فعلى سبيل المثال، قام إخوان غير أشقاء لفاطمة التيماني بإقامة دعوى لتطليقها من زوجها منصور التيماني، بحجة أنه كذب بشأن نسبه القبلي، وكسبوا تلك الدعوى. وأمضت فاطمة وابنها من زوجها سبعة أشهر في مأوى للنساء. وفي تموز/يوليو 2006 فضلت فاطمة الذهاب إلى السجن بدلا من الإقامة مع إخوتها غير الأشقاء أو في أحد الملاجئ. وبعد الطلاق، منع المسئولون عن السجن الزوج من زيارتها لأن المحكمة كانت قد حكمت بإبطال الزواج بينهما. وفي أيلول/سبتمبر، أرسلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خطابا إلى الديوان الملكي تطلب فيها إعادة النظر في القضية؛ ولم تجر إعادة النظر في القضية بحلول نهاية العام.

وهناك فئة تعرف باسم "البدون"، وهم مقيمون ولدوا في البلاد ولا يحملون الجنسية. وأسباب ذلك متنوعة: عدم حصول أسلافهم على الجنسية، بما في ذلك المنحدرين من القبائل الرحل الذين لم تعتبر المملكة أسلافهم ضمن القبائل المحلية خلال فترة حكم مؤسس الدولة الملك عبد العزيز؛ والذين ولدوا لآباء أجنبية هاجروا إلى المملكة قبل بدء العمل بقوانين الجنسية؛ ومهاجرون من مناطق ريفية لم يقيم ذوهم بتسجيل ميلادهم لدى السلطات. وبسبب افتقار المنتمين إلى فئة "البدون" للجنسية السعودية، فقد تم حرمانهم من حق التوظيف وفرص التعليم، كما لم تتوفر لهم إلا إمكانية محدودة للسفر. ويعتبر المنتمون إلى فئة "البدون" من أفقر المقيمين في المملكة، وذلك بسبب مركزهم المهمش في المجتمع.

أعمال الإساءة والتمييز المجتمعية الأخرى

ووردت خلال العام المنصرم تقارير مفادها أن بعض الكتاب الشيعة الناشطين وأشخاصا آخرين معروفين في الحياة العامة منعوا من السفر وأن الحكومة صادرت جوازات سفرهم.

وبموجب تفسير الشريعة الإسلامية المطبق في المملكة، يمكن معاقبة النشاط الجنسي بين شخصين من نفس نوع الجنس بالإعدام أو الجلد. ويمنع القانون الرجال من التصرف كالنساء أو ارتداء ملابس النساء ويمنع النساء من ارتداء ملابس الرجال. ووردت تقارير عن تمييز اجتماعي قائم على التوجه الجنسي.

ووردت تقارير عن وجود التمييز والعنف الجسدي والتحرش ضد المثليين الجنسيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حكمت محكمة في منطقة أبها على رجلين بالجلد 7,000 ضربة لكل منهما لقيامهما بممارسة الجنس مع رجال آخرين. وأفادت منظمة العفو الدولية أنه قد تم تنفيذ جزء من العقوبة على الرجلين.

كما أفادت تقارير صحافية أن الشرطة اعتقلت في 19 آذار/مارس 17 رجلا في الدمام في حفل كان الرجال يرتدون فيه ملابس النساء. وكان هؤلاء الرجال معروفين في المنطقة بأنهم من المثليين الجنسيين، وتم اعتقالهم في شقة خاصة بعد أن اتصل أحد الجيران بالسلطات بسبب الضجة الصادرة عن الشقة. ولم تتوفر بحلول نهاية العام معلومات إضافية عن رجال كانوا قد اعتقلوا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2006، وكانت الصحافة قد أفادت في آب/أغسطس 2006 عن احتجاز 250 شابا، وتبع ذلك اعتقال 20 منهم، لوجودهم في مناسبة اشتبه أنها "عرس للمثليين الجنسيين" في جازان. وأفادت وسائل الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 أن الشرطة اعتقلت خمسة رجال لأنهم كانوا يعدون العدة لمسابقة جمال للرجال المثليين الجنسيين. وكان قد سبق اعتقال الرجال الخمسة من قبل في أيار/مايو بالتهمة نفسها. كما أفادت وسائل الإعلام أنه، قبل هذا الحادث بعدة أشهر، تم اعتقال 92 رجلا في حفلة للمثليين الجنسيين في القطيف بسبب ارتدائهم ملابس النساء ووضع الماكياج والشعر المستعار. وبحلول نهاية العام، لم تكن قد صدرت أحكام بحق أي من هؤلاء الرجال. وأفادت بيانات وزارة الصحة لسنة 2006 أن مجموع الإصابات بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في البلاد كان 11,520 حالة (منها 2,658 إصابة بين المواطنين و 8,852 إصابة بين غير المواطنين). ومن بين مجموع الإصابات، كان قد تم التبليغ

عن 1,390 حالة في سنة 2006، وكانت 79.5% من الحالات قد وقعت لمن هم في سن 15 إلى 49 سنة، و 6.4% لمن هم أصغر سناً.

ووافقت وزارة الشؤون الاجتماعية في أيلول/سبتمبر 2006 على إنشاء الجمعية السعودية للمصابين بالإيدز، في جدة، بالتنسيق مع الوكالات الحكومية وتوفير الخدمات للمرضى. وأفادت الوزارة أن بعض الخدمات كانت تتضمن تدريب أرباب العمل على سلامة توظيف الذين سجلوا إصابة إيجابية بفيروس نقص المناعة المكتسبة، وتوفير الخدمات الإرشادية للأزواج الذين أصيب أحدهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

التحريض على أعمال التمييز

أفادت الحكومة خلال العام أن المشروع متعدد السنوات الذي أعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 من أجل تنقيح الكتب المدرسية والمناهج ووسائل التدريس لتعزيز فكرة التسامح وإزالة المواد التي تسيئ إلى الأديان الأخرى غير الإسلام، كان قيد التنفيذ. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في هذا المجال، خاصة في ما يتعلق بالكتب المدرسية، ظلت هناك عبارات تتم عن عدم التسامح تجاه جماعات دينية بحلول نهاية العام.

حقوق العمال القسم 6

الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إلى عضويتها أ.

لا يتطرق النظام الأساسي إلى حرية الانتماء إلى الجمعيات وإقامتها. وتمنع الحكومة تأسيس النقابات العمالية. وكانت الحكومة قد سمحت منذ عام 2001 بتأسيس لجان عمالية تضم المواطنين فقط في الشركات المحلية التي توظف أكثر من 100 موظف، بما في ذلك المصانع؛ ومع ذلك كانت هناك 15 لجنة عمالية بحلول نهاية العام.

الحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية ب.

لا يكفل النظام الأساسي الصادر في 1992 ولا قانون العمل الصادر في 2005 القيام بالمفاوضات الجماعية. وقد شكل العمال الأجانب تقريباً 88% من القوى العاملة في القطاع الخاص. وأصدرت الحكومة لائحة تنفيذية لنظام العمل الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2005. ولم تتم حماية خدم المنازل بمقتضى نظام العمل.

لا توجد في البلاد مناطق لإعداد الصادرات.

منع العمل القسري أو الإيجاري ج.

يمنع القانون العمل القسري أو الإيجاري؛ لكن بعض العمال الأجانب أخضعوا لظروف عمل تشكل عبودية غير طوعية، بما في ذلك عدم دفع الرواتب، والإكراه على العمل تحت ذريعة دفع الديون، والتخويف الجسدي أو النفسي، وإساءة المعاملة. ويمنع القانون أصحاب العمل من احتجاز جوازات سفر العاملين الأجانب من دون موافقتهم. ولم يكن هذا القانون معروفاً بصورة جيدة ولم يتم إنفاذه على نطاق واسع، ولذلك كثيراً ما تم انتهاكه. وفي الممارسة العملية، كثيراً ما قام أرباب العمل باحتجاز جوازات سفر العمال الأجانب، بما في ذلك خدم المنازل، مما أدى أحياناً إلى العمل بالإكراه، خاصة في المناطق النائية التي لم يستطع العاملون فيها ترك مكان العمل ولم يكن بإمكانهم السفر بدون بطاقة هوية. وعلاوة على ذلك، منع بعض الكفلاء العمال الأجانب من الحصول على تأشيرة خروج من الدولة بغية الضغط عليهم لتوقيع عقد عمل جديد أو للتنازل عن الدعاوى ضد أصحاب العمل بسبب عدم دفع الرواتب أو الحصول على المزايا. وأخيراً، رفض بعض الكفلاء تزويد العمال الأجانب بكتاب "عدم الممانعة" الذي يسمح لهم بالعمل عند كفيل آخر.

وأشارت تقارير عديدة إلى امتناع أصحاب العمل عن دفع رواتب العمال المتراكمة منذ عدة أشهر أو حتى سنوات وكذا المزايا الموعودة الأخرى. وعلى عكس خدم المنازل الذين لا تحميهم قوانين العمل، لجأ بعض العمال الأجانب إلى محاكم العمل، التي كانت منصفة بشكل عام وكانت غالباً ما تحكم لصالح العمال؛ لكن المحاكم استغرقت أحياناً عدة أشهر لاتخاذ حكم استئنافي نهائي. فعلى سبيل المثال، زعمت أنيسستا ماري، وهي خادمة منزلية من سيريلانكا، في آب/أغسطس أنها لم تحصل على مرتبها الشهري وقيمتها 134 دولار (500 ريال) منذ سنة 1999، وتوصلت ماري بمساعدة السفارة السيريلانكية، إلى تسوية خطية مع مستخدميها لتحصل على 5,334 دولار (20,000 ريال). ومنحت ماري سفارة سيريلانكا توكيلاً قضائياً لإقامة دعوى ضد مستخدميها. ودفع مستخدميها 2,267 دولار (8,500 ريال) نقداً، ووافق على دفع البقية في أقساط شهرية كل منها 267 دولار (ألف ريال) لأنيسستا ماري، التي عادت إلى سيريلانكا حيث ستستلم الدفعات الشهرية.

وفي حالة أخرى، زعمت غيرلي مالكة فرناندو، وهي خادمة منزلية من سيريلانكا، أن مستخدميها لم يدفع لها مرتبها منذ 13 سنة. وحاول مدير مركز رعاية الخادمت المنقطع في البلاد، الذي تديره الحكومة والذي أقامت فيه فرناندو أكثر من

عام، التفاوض على تسوية مع أسرة مستخدمها بعد أن توفي ذلك الشخص، ولم تنجح تلك المحاولات. وعادت فرناندو إلى (سيريلانكا في تشرين الثاني/أكتوبر بعد أن منحها حاكم الرياض، الأمير سلمان، 15,573 دولار (58,400 ريال).

وكان باستطاعة العمال الأجانب اللجوء إلى محاكم العمل، التي كثيرا ما حكمت لصالح العمال، لكنها كانت أحيانا تستغرق شهرا، وسنينا، لاتخاذ حكم استئنافي نهائي. وتسمح أنظمة العمل السارية للعمال غير المواطنين الذين لهم قضية في المحكمة ضد مستخدميهم أن يعملوا في البلاد بصورة مشروعة، شرط أن يجدوا كفيلا جديدا مستعدا لتحمل المسؤولية المالية عن أي دعوى أو مطلب مصاد يقيمه رب العمل السابق. وجعلت هذه الأحكام من الصعب العثور على كفلاء محتملين، ووضعت عبئا كبيرا على عاتق العامل. ونجح بعض أرباب العمل في إرغام العاملين على سحب دعاواهم وذلك بتأخير القضية إلى أن يستنفد العامل أمواله.

وتقوم إدارة حماية العمال الأجانب بوزارة العمل بمعالجة مسألة سوء المعاملة واستغلال العمالة الأجنبية (مثل التحرش الجنسي وسوء المعاملة وعدم دفع الرواتب). كما يجوز للعمال أيضاً تقديم الشكاوى وطلبات المساعدة في 37 مكتباً تابعاً لوزارة العمل في أنحاء المملكة. ومنعت الإدارة الأفراد والشركات الذين أساءوا معاملة العمال الأجانب من كفالة عمال من هذه الفئة لمدة خمسة أعوام. أما أرباب العمل الذين تكررت مخالفاتهم فينطبق عليهم المنع نهائياً.

ولا يمنع القانون على وجه الخصوص عمل الأطفال الإجمالي أو القسري، وكانت هناك تقارير قليلة تشير إلى حدوث ذلك.

د. حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

لم يبد أن عمالة الأطفال كانت مشكلة بين المواطنين، لكن أطفالا من النيجر واليمن وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان أرغموا على الانضمام إلى شبكات للتسول والعمل كباعة في الشوارع، وربما أيضا في تجارة العائلة. وطبقت الحكومة نظاماً يتطلب أن لا يقل عمر راكبي الهجن (الجوكي) في السباقات عن 18 عاما، وكانت هناك مؤشرات على أن هذا النظام قد تم إنفاذه فعلا.

وبموجب القانون، لا يسمح لأي حدث يقل عمره عن الخامسة عشر بالعمل في أي مجال مهني، إلا إذا كان هو العائل الوحيد للعائلة. وليس هناك حد أدنى لسن العمل في المشاريع التجارية التي تمتلكها العائلة أو في المجالات الأخرى التي تعتبر امتداداً لبيت العائلة، مثل الزراعة ورعي الماشية والخدمة المنزلية.

ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين يقل عمرهم عن 18 عاما في صناعات خطيرة أو ضارة بالصحة مثل المناجم أو الصناعات التي تستخدم الماكينات المشغلة آليا. وفي حين لا توجد هيئة حكومية رسمية مسؤولة عن إنفاذ الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال، تعود الولاية القضائية في هذا الصدد إلى وزارة العدل التي قامت بدور الجهة المدعية في قضايا قليلة رفعت ضد من اتهم بمثل هذه المخالفات.

لكن الأطفال عموما لم يلعبوا إلا دورا ضئيلا في القوى العاملة. وتفيد التقارير أن المتسولين الأطفال كانوا عادة من الأجانب الذين تم الاتجار بهم إلى داخل المملكة لهذا الغرض أو ممن تخلفوا عن العودة إلى بلدانهم بعد أداء مناسك الحج. ولوزارة الشؤون الاجتماعية مكاتب خاصة في كل من مكة والمدينة لمكافحة مشكلة تسول الأطفال المتنامية.

هـ. الظروف المقبولة للعمل

في الوقت الذي لا يوجد فيه حد أدنى رسمي لرواتب العمال المواطنين، كان الحد الأدنى غير الرسمي للراتب في القطاع الخاص هو 400 دولار (1,500 ريال) شهريا، حيث تم تحديده على أساس الحد الأدنى من المساهمة الشهرية في نظام التقاعد. لا يوجد حد أدنى رسمي لرواتب العمال الأجانب أينما وجدوا؛ وتحدد الاتفاقات الثنائية رواتب العاملين الأجانب. كما كانت العقود المنفردة أيضا تحدد الرواتب التي تفاوتت حسب نوع العمل وجنسية العامل.

وكانت هناك أوضاع صعبة كثيرة بالنسبة للعمال الأجانب. فعلى سبيل المثال، هربت خادمة منزلية إندونيسية من مستخدمها في آذار/مارس، بحجة إساءة المعاملة الشديدة. وعلى نحو مشابه، هربت خادمة منزلية إندونيسية أخرى من مستخدمها في آذار/مارس بعد عشر سنوات من العمل من دون مرتب ومن الحبس في المنزل. وتم إنقاذ خادمة سيريلانكية في أيلول/سبتمبر بعد تحملها 10 سنوات من العمل القسري في الرياض؛ وحصولها فقط على 7,500 دولار (20,000 ريال) كمربيات متأخرة، ولم تجر إقامة أية دعوى ضد مستخدمها. وأفادت تقارير أن إحدى الأسر ضربت أربع خادمتين إندونيسيات في 8 آب/أغسطس، لمزاعم أنهن مارسن السحر الأسود ضد ابن الأسرة المراهق. وتوفيت خادمتان في ذلك الهجوم، وأصيبت خادمتان أخريان بجراح بالغة. وظل الأشخاص السبعة الذين هاجموا الضحايا محتجزين لدى الشرطة قيد التحقيق.

تنص أنظمة العمل على 48 ساعة من العمل أسبوعياً بالأجر الاعتيادي، وتسمح لأرباب العمل بأن يطلبوا عدداً يصل إلى 12 ساعة عمل إضافي في مقابل مرة ونصف من قيمة الأجر الاعتيادي. وينص نظام العمل أيضاً على فترة راحة لمدة 24 ساعة تؤخذ عادة يوم الجمعة، غير أنه يجوز لصاحب العمل أن يمنحها في يوم آخر. وغالباً ما وفر معدل الراتب الذي يدفع للمواطنين مستوى معيشة معقول للعامل وعائلته.

أفادت المصادر عن تقديرات متفاوتة حول النسبة الحقيقية للبطالة بين المواطنين، إذ تراوحت تقديرات الوكالات الحكومية المختلفة ما بين 5 و9.6%، بينما أفاد قياديون في قطاع الأعمال أن نسبة البطالة بلغت 30%. ولم تشمل هذه التقديرات النساء اللواتي منعن من العمل في معظم القطاعات والمناصب التجارية.

عمل نحو 80% من المواطنين العاملين في المملكة لدى الحكومة مباشرة. وعمل كل المواطنين تقريباً لصالح الحكومة بشكل أو بآخر، في الهيئات شبه الحكومية مثل الخطوط الجوية السعودية وشركة أرامكو السعودية. وتقول الحكومة إن العاملين المواطنين شكلوا نسبة 12% فقط، أقل من 800,000، من مجموع العاملين في القطاع الخاص البالغ عددهم حوالي 6.76 مليون شخص؛ وشغل المقيمون الأجانب نسبة الـ 88% المتبقية من الوظائف.

تتطلب أنظمة العمل من أصحاب العمل حماية معظم العاملين من الأمراض والمخاطر المتعلقة بالعمل. ولم تكن هذه الأنظمة تغطي المزارعين ورعاة الماشية وخدم المنازل والعاملين في المشاريع العائلية. ومع ذلك أفاد الأجانب المقيمون عن تكرار الظروف التي لم تطبق فيها معايير الصحة والسلامة.

وواجه الأجانب الذين تم استقدامهم للعمل في البلاد صعوبات جمة متعلقة بعقود عملهم. وجد أجانب تم استقدامهم من الخارج للعمل في المملكة عند وصولهم إلى البلاد عقود عمل تنص على رواتب ومزايا أقل مما وعدوا به أصلاً. ووقع عمال أجانب آخرون على عقود في وطنهم ثم تعرضوا لضغوط عند وصولهم إلى المملكة للتوقيع على عقود أقل قيمة. وأفاد بعض العاملين أن أصحاب العمل رفضوا السماح لهم بالعودة إلى وطنهم عند انتهاء عقود عملهم. وقامت الحكومة بتوزيع نشرة عن حقوق العمال الأجانب تم توزيعها في منافذ الدخول والسفارات الأجنبية في المملكة.

ولم تنطبق قوانين العمل بما فيها تلك التي تحدد ساعات العمل وتنظم ظروفه على خدم المنازل الأجانب، الذين لا يجوز لهم طلب الحماية في محاكم العمل. ولا تتاح لخدم المنازل الأجانب إمكانية اللجوء إلى محاكم العمل. تنص الاتفاقات العمالية الثنائية على ظروف عمل تشمل يوم راحة واحداً في الأسبوع. وكانت هناك تقارير جديرة بالثقة تفيد بأنه جرى أحياناً إجبار خدم المنازل من النساء على العمل ما بين 16-20 ساعة يومياً ولسبعة أيام في الأسبوع. وكانت هناك حالات عديدة هربت فيها الخادمتان من أصحاب العمل وطلبن اللجوء في سفاراتهن أو قنصلياتهن. وظلت السفارات الأجنبية وأجهزة الإعلام تتلقى تقارير عن إساءة معاملة خدم المنازل على أيدي أصحاب العمل. وشملت تلك الإساءات الحرمان من الطعام والضرب وغيره من أشكال الاعتداء الجسدي والبلغ والاعتصاب.

وواصلت الحكومة تنفيذ حملة لإبعاد المقيمين غير الشرعيين عن طريق أنشطة دعائية واسعة النطاق حول قيامها بإنفاذ القوانين القائمة ضد كل من المقيمين غير الشرعيين والمواطنين الذين يوظفونهم أو يكفلونهم.

ولم يتمكن كثير من العمال الأجانب من ممارسة حقهم في الابتعاد عن الأوضاع الخطيرة.